وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير – البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

" محددات هيكل ديون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "

دراسة مقارنة بين مؤسسة حبوب الهضاب العليا – سطيف – مؤسسة دباغة الجلود – جيجل – بين الفترة الممتدة بين سنة 2017 – 2019

من إعداد الطالبين:

- طرشي عبد الجبار المعتصم بالله
- مزوزي عبد الباسط

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

د. بكريتي لخضر

أجيزت و نوقشت بتاريخ : 04 جوان 2024

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	إسم المؤسسة	الملاحظة
د/ بوبكر محمد	أستاذ تعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير	مناقشـــا
د/ فار عبد القادر	أستاذ محاضر " أ "		رئيســـا
د/ بكريتي لخضر	أستاذ محاضر " أ "	البيض	مشرفـــا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف الانبياء و المرسلين سيدنا محمد عليه افضل الصلوات و ازكى التسليم اما بعد فإننا نشكر الله عز و جل وافر الشكر الذي بلغنا لإتمام هذا العمل المتواضع ثم نوجه ابلغ رسالات الشكر و العرفان لأستاذتنا الفاضلة

لمجهوداتها المبذولة معنا لإتمام هذا العمل طيلة ايام البحث كما اشكر كافة اساتذتناو الطاقم الاداري في معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي نور البشير بالبيض.

كما اتقدم بالشكر الجزيل لعائلتي الكريمة و زملائي و اصدقائي طيلة المسار الدراسي والى كل من مد لي يد العون في هذا النجاح او كل من وقعت عينه او مدت يده في هذا العمل جازاكم الله عنا كل خير وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الاهداء

الى سبب وجودي ونجاحي الى من ربياني على مكارم الاخلاق امي و ابي رفقاء الدرب

اهدي هذا العمل لكم و لقطع الروح اخوتي كل بإسمه و مقامه الى اساتذتي الذين علموني من قريب و من بعيد اهديكم هذا العمل ثمرة جهدي و تعبي واتقدم اليكم بخالص الشكر و الامتنان لكم و لمكانتكم بقلبي

عبد الجبار المعتصم بالله

الاهداء

الى سبب وجودي ونجاحي الى من ربياني على مكارم الاخلاق امي و ابي رفقاء الدرب

اهدي هذا العمل لكم و لقطع الروح اخوتي كل بإسمه و مقامه الى اساتذتي الذين علموني من قريب و من بعيد اهديكم هذا العمل ثمرة جهدي و تعبي واتقدم اليكم بخالص الشكر و الامتنان لكم و لمكانتكم بقلبي

.

عبد الباسط

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	–
الفهرس	–
قائمة الأشكال والجداول	–
ملخص الدراسة	–
مقدمة عامة	أ–ث
الفصل الأول: تحليل أنواع ديون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد:	6
المبحث الأول: أنماط الديون الرسمية	7
المطلب الأول: أنماط القروض البنكية	7
المطلب الثاني: طرق الاستدانة من خلال التمويل المصغر	17
المبحث الثاني: أنماط الديون غير الرسمية	18
المطلب الأول: التمويل عن طريق التأمين التكافلي	18
المطلب الثاني: المساهمات العائلية	19
خلاصة الفصل	21

الفصل الثاني: دراسة العلاقة بين محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستوى مديونيتها	
تمهيد	23
المبحث الاول: محددات ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبات التمويل	24
المطلب الاول: محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثاني: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المبحث الثاني : الهيكل المالي و نماذجه	38
المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي	38
المطلب الثاني: نماذج الهياكل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: دراسة مقارنة لهيكل ديون مؤسسة حبوب الهضاب سطيف و مؤسسة دباغة الجلود جيجل	
تمهيد	45
المبحث الأول : دراسة تحليل لمؤسسة حبوب هضاب العليا – سطيف	46
المطلب الأول : تعريف المؤسسة الأم	46
المطلب الثاني :نشاطات المؤسسة	47
المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمؤسسة دباغة الجلود – جيجل –	51
المطلب الأول: تقديم مؤسسة دباغة الجلود – جيجل –	51

المطلب الثاني : عرض قوائم المالية للمؤسسة	53
المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين المؤسستين	58
خلاصة الفصل	60
الخاتمة العامة	62
قائمة المصادر والمراجع	66

قائمة الأشكال و الجداول

الرقـم	العنـــوان	الصـفحة
	الأشكال	
01	الهيكل التنظيمي لمركبات فرع حبوب الهضاب العليا – سطيف	46
02	تحليل الهيكل المالي للمؤسسة	56
	الجداول	
01	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول خلال الفترة 2017–2020	48
02	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم خلال الفترة 2017–2020	49
03	تطور مصادر التمويل خلال الفترة (2017–2020)	50
04	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	53
05	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	53
06	تحليل الهيكل المالي للمؤسسة	55
07	قياس أثر الرفع المالي للمؤسسة للسنوات (2014–2016)	57
08	دراسة مقارنة بين مؤسستين	58

ملخص:

تحاول هذه الدراسة معرفة محددات هيكل الديون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المؤسسات الجزائرية، حيث تعتبر هذه المؤسسات عصب حيويا لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما يعتبر الهيكل المالي وتحقيق المزيج الأمثل من ديون وحقوق الملكية من أهم القرارات المالية الحاسمة لها لأن لكل مصدر من مصادر التمويل تكلفته الخاصة به، وتتجلى تكلفة الديون فيما يطلبه المستدينون، وتكلفة حقوق الملكية فيما يطلبه المساهمون كما قمنا من خلال هذه الدراسة بقيام بمقارنة بين مؤسستين متمثلتين في مؤسسة حبوب الهضاب العليا –سطيف– و مؤسسة دباغة الجلود – جيجل–و توصلنا الى اعتماد المؤسستين على قروض طويلة الأجل و تحقيقهما للتوازن المالي.

الكلمات المفتاحية : هيكل مالي – ديون طويلة الأجل – مؤسسات متوسطة وصغيرة

Abstract :

This study aims to determine the debt structure determinants in small and medium enterprises (SMEs), specifically Algerian enterprises. These enterprises are considered a vital component for achieving economic development. The financial structure and achieving the optimal mix of debt and equity are among the most critical financial decisions for these enterprises, as each source of financing has its own cost. The cost of debt is reflected in what lenders require, and the cost of equity is reflected in what shareholders demand. Through this study, we conducted a comparison between two enterprises: "Houboub El Hidab" in Sétif and "Leather Tannery" in Jijel. We found that both enterprises rely on long-term loans and achieve financial balance.

Keywords: financial structure, long-term debt, small and medium enterprises (SMEs).

مقدمة عامة

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فمع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار أثار العولمة الاقتصادية أصبحت تمثل البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية.

وتبقى مشكلة التمويل أو الهيكل التمويلي أهم العقبات التي تواجه نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لمحدودية قدرتها على تعبئة الأموال الخاصة، بحيث تكون دوما في حاجة مستمرة إلى التمويل عن طريق الديون، لكن إن نسبة كبيرة من طلبات القروض لهذه المؤسسات يتم رفضها من قبل البنوك بسبب قلة الضمانات أو لارتفاع المخاطر المتعلقة بالمشاريع المراد تمويلها وتفادي الأخطاء التي وقعت فيها سابقا.

وحتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تنفيذ مشاريعها، يجب أن تتسم هياكلها المالية بتنوع مصادر التمويل من أموال الملكية والديون، وبما أن لكل مصدر من هذه المصادر التمويلية تكلفته الخاصة به ،فإن اختيار الهيكل المالي له محددات يستوجب على المؤسسة مراعاتها ،ومعرفة محددات هيكل الديون في الهيكلة المالية للمؤسسات شكل حدثا مهما في الأدبيات المالية منذ 1958 بفضل نظرية " **MODIGLIANI& MILIER**" التي حاولت إعطاء شرح نظري للهيكل المالي، فالهيكل المالي يعبر عن نظام التفضيل العقلاني لمسيريه في محيط يتسم بتضارب المصالح وعدم التناظر في المعلومات بين الأعوان الاقتصاديين (المسيرين، المساهمين والدائنين)، والحصول على التمويل عن طريق الديون ليس محدود ولكن المؤسسة هي من تضع حد لهذا المصدر ، وفي هذا الإطار فإن المؤسسة تسعى للوصول إلى نسبة الاستدانة المثلى في الهيكل المالي والتي ينتج عنها انخفاض تكلفة رأس المال بفضل المزج بين حقوق الملكية والديون وبالتالي تحقيق الهدف الأساسي للمساهمين والمتمثلة في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

إشكالية الدراسة :

على ضوء ما سبق تتجلى إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

ما هو التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرات مثل الربحية و العمر و مساهمة المسير في رأس المال و ما إلى ذلك على مستوى ديون الشركات الصغيرة و المتوسطة ؟

وبناءً على هذه الإشكالية لابد من طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها وماهي تكلفتها ؟
- ماهي محددات هيكل الديون ؟

1-فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية تم صياغة عدد من الفرضيات والتي تعتبر أجوبة مؤقتة إلى غاية اختبار مدى صحتها، وتتمثل في:

- تؤثر طريق التمويل بالديون على القيمة السوقية للمؤسسة.
- قد يكون للشكل القانوني وقطاع النشاط أثر على مستوى المديونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
- تعد كل من الضمانات، المردودية، حجم المؤسسة، قطاع النشاط والشكل القانوني محددات للاستدانة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة في ظل اقتصاد يسوده النظام البنكي.

2-أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

❖ إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهميتها الاقتصادية من خلال الخصائص التي تجعلها قطاع مستقلا بذاته؛

❖ التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسة وتحديد تكلفة كل مصدر؛

❖ تحديد العوامل المؤثرة في اختيار الهياكل المالية؛

4- أهمية الدراسة :

إن أهمية البحث تنبع من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تؤديه في مختلف اقتصاديات دول العالم، وكذا التحول الذي تشهده هذه المؤسسات في ظل اقتصاد يتسم بالتغيرات، الأمر الذي يستدعي ضرورة التحكم في هيكلها التمويلي، وكذا حسن اتخاذ القرارات بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة.

5- دوافع اختيار الموضوع :

إن الدوافع والأسباب التي أدت إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لازالت تفتقر المكانيزمات اختيار مصادر التمويل، وكذا لأن الهيكل المالي وبالأخص تكلفة رأس المال مهمة لإعطاء الصورة الحقيقية عن وضعية المؤسسة في ظل التغيرات الاقتصادية.
- اندراج موضوع محددات هيكل الديون في المؤسسة ضمن المواضيع المتجددة والتي تدور حولها النقاشات باستمرار.

6- المنهج المستخدم :

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل إختبار صحة الفرضيات فقد تم الاعتماد على عدة مناهج للقيام بإنجاز الدراسة، حيث تمثلت في المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للمعطيات التي يتم بواسطتها إيجاد وتحليل المتغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة في استدانة المؤسسات.

7-هيكل البحث :

بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي يشمل دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

-تم التطرق في الفصل الأول إلى تحليل أنواع ديون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ حاولنا التعرض إلى أنماط الديون الرسمية ثم أنماط الديون غير الرسمية من خلال مفهومه ،مكوناته .

–وخصص الفصل الثاني دراسة العلاقة بين محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستوى مديونيتها فتناولنا محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم التطرق لأهم الهياكل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–أما في الفصل الثالث، فهو دراسة تحليلية من خلال التعرض الى دراسة مقارنة مؤسستين متمثلتين في مؤسسة حبوب هضاب العليا – سطيف و مؤسسة دباغة الجلود – جيجل – و عرض أهم القوائم المالية و ديون المؤسسة ثم التطرق الى المقارنة بينهما.

الفصل الأول

تحليل أنواع ديون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تهدف قروض الاستثمار إلى تمويل استثمارات المؤسسات، فهي تمول أصولا ضرورية لعملية الإنتاج للسلع و الخدمات. وهي عادة لا تستعمل خلال دورة استغلالية واحدة – كقروض الاستغلال التي تكون سريعة الدوران– بل في عدة دورات، اذا فقروض الاستثمار ت مخصصة لمدة أطول، حيث يتم خلالها الحصول على عائد وتحقيق رقم أعمال يسمح بتسديد مستحقات القرض. وعليه فيمكن التمييز بين نوعين من القروض حسب مدة القرض، قروض الاستثمار المتوسطة الأجل، التي تتراوح مدتها بين 2 إلى 7 سنوات، و قروض الاستثمار الطويلة الأجل، التي تتراوح مدتها بين 15 إلى40 سنة. أضف إلى ذلك، الاعتماد الإيجاري الذي يسمح للمؤسسة باقتناء الاستثمارات .

المبحث الأول: أنماط الديون الرسمية

سنتطرق من خلال المبحث الى أهم أنماط القروض البنكية الرسمية وغير الرسمية من خلال المطلبين

المطلب الأول: أنماط القروض البنكية

1. القروض قصير الأجل :

يشير تعبير مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى الديون التي تستحق الدفع خلال مدة لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ، أو هي العمليات التي تقوم بها المؤسسة –نشاطات الاستغلال – التي يترتب عنها نشأة قرض أو دين يترتب عليه التزامات مالية واجبة الدفع خلال فترة زمنية (2) أقصاها سنة مالية [1]

.وترتبط مصادر التمويل قصيرة الأجل بالاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والعالقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل ، الذي يمكن تمويله بصيغ أهمها السلفات البنكية ،حيث تعتبر هذه الأخيرة المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث أهمية في تمويل دورة الاستغلال وجاء هذا المصدر التمويلي نتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطات تلك المؤسسات ، التي تحتاج إلى تمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، ما دفع البنوك إلى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات لضمان السير الحسن لعمليات[2].

أ– القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وكذا لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة تأخذ الأشكال الآتية :

- تسهيلات الصندوق : عبارة عن قروض يمنحها البنك للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والتي يمكن أن تنجح عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات ، ومن هنا يمكن القول أن هدف هذه التسهيلات هو تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة، حيث يتم اقتطاع مبلغ القرض (مبلغ التسهيلات) وعادة ما تلجأ إلى هذه

[1] منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، الأسكندرية ، الطبعة الثالثة ، 2002، ص 178،181.

[2] عاطف وليم أندرسون ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الأسكندرية ، 2008، ص388.

التسهيلات في نهاية الشهر أين تكثر وتتعدد المؤسسات مثل : أجور العاملين تسديد بعض المصاريف والفواتير ... إلخ .[1]

- السحب على المكشوف : ويقصد به أن يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن ، و يفرض عليها فائدة خلال الفترة التي تم فيها سحب مبالغ تفوق رصيدها الدائن ، ويوقف البنك فرض الفائدة على المؤسسة لمجرد عودة الحسابات إلى حالته العادية [2]
- قروض الموسم : تمارس المؤسسة نشاطات متعددة تكون في الكثير من الأحيان غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال حيث تكون دورة الإنتاج البيع موسمية مما يجعل النفقات التي تجريها المؤسسة تتزامن مع الفترة التي يحصل أثناء الإنتاج أو تقوم بالبيع في فترة خاصة ، كنشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية كذا إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية ، وفي هذا الصدد يمنح البنك المؤسسة قروضا لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بمثل هذه النشاطات ، تسمى هذه القروض بالقروض الموسمية وتستعمل لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن النشاط الموسمي ، وبما أن هذا النوع من النشاط لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال أي سنة ، فإن هذا النوع من القروض يمكن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر مقابل تقديم المؤسسة مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته ، وتقوم المؤسسة أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط الاستهلاك الموضوع مسبقا.
- قروض الربط: عبارة عن قرض يمنح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل لأسباب خارجية ، يقرر البنك منح مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل ، فمثلا في حالة قيام المؤسسة بعملية استثمار وحصولها على قرار التمويل من مؤسسة ولأسباب متعلقة بالضمانات أو أي دراسات أخرى تجعل تنفيذ هذه العملية لا يتحقق في الحال ، فإن المؤسسة تلجأ إلى بنكها لطلب تمويل هذه العملية لفترة زمنية قصيرة جدا) ريثما تقوم المؤسسة المالية المتخصصة بتحرير هذا القرض ، حيث يسترد البنك أمواله ، ومنه تهدف قروض الربط إلى تحقيق الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقيق العملية الذي يعد شبه مؤكد .

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال ، ،ص 243.

[2] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 98.

ب–القروض الخاصة

وهي خاصة لأنها قروض توجه لتمويل أصل محدد بعينه ، وتأخذ الأشكال الآتية[1]:

- تسبيقات على البضائع :

يمنح هذا النوع من القروض الخاصة لتمويل أصل مخزون معين ، والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض ، وقبل تقديم القرض يجب على البنك التأكد من وجود البضاعة ، طبيعتها ، مواصفاتها وثمنها في السوق إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالبضاعة كما ينبغي عليه أن يتوقع هامشا ما بين القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار ، ويعتبر التمويل مقابل سند الرهن من أحسن الضمانات التي يمكن أن تعتمد عليها البنوك في هذه الحالة ولقد أثبت الواقع أن هدا النوع من القروض يمنح لتمويل المواد الأساسية .

- تسبيقات على الصفات العمومية :

الصفات العمومية عبارة عن اتفاقات لشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية (الإدارة المركزية الوزارات ، الجماعات المحلية ، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) من جهة والمقاولين والموردين من جهة أخرى ، نتيجة الأهمية المؤسسات وحجمها ، فإن المقاولين المكلفين بالإنجاز غالبا ما يجدون أنفسهم بحاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، لذلك يضطرون إلى اللجوء للبنك للحصول على هذه الأموال لتغطية الصفقة.

- الخصم التجاري:

الخصم يعني خصم الأوراق التجارية (أوراق القبض (التي تتسلمها المؤسسة من زبائنها بغرض إثبات ديونها لديهم ، فعندما تحتاج المؤسسة إلى تمويل تقوم بخصم تلك الأوراق لدى البنك بهدف توفير السيولة لتسوية الالتزامات التي تفرضها عليها ضرورات نشاط الاستغلال ومنه فالخصم التجاري هو قيام البنك مقابل هذه العملية بدفع مبلغ الورقة التجارية قبل تاريخ الاستحقاق وفي المقابل يستفيد من ثمن يسمى سعر الخصم وبطبق هذا المعدل على مدة الانتظار فقط وتنتقل إليه كافة حقوق المستحق الأصلي

[1] عبد الستار مصطفى الصياح ، سعود جايد العامري، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ،2003 ،ص 2640247.

ج–القروض بالإلزام:

يمتاز هذا النوع من القروض بأن منحة لا ينتج عنه أي تدفق صادر للأموال من البنك . بل أن هذا الأخير يتدخل كمتعهد لضمان المؤسسة من خلال التوقيع على وثيقة يتعهد فيها بذلك وتسمى هذه الوثيقة بالضمان أو الكفالة وعلى البنك قبل التوقيع التأكد من الملاءة المالية للمؤسسة لأنه بمجرد التوقيع تصبح العملية بالنسبة للبنك التزاما يمكن التخلص منه مقارنة بما يحصل على مستوى تسهيلات الصندوق، ومن أهم أشكال القروض بالالتزام:

- الضمان الاحتياطي:

يمنح البنك هذا النوع من القروض عندما تتعاقد المؤسسة مع جهة إدارية في صفقة بيع أو توريد أو أشغال عامة ، وفي حال تعذر عليها تنفيذ هذا الالتزام يتدخل البنك كضمان من المؤسسة في حدود مبلغ معين ومضمون هذا القرض أن يوقع البنك كضامن احتياطي على ورقة تجارية لصالح المؤسسة مقابل حصوله على عمولة.

- الكفالة:

عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزءا أو كل ديون المؤسسة إذا لم تف بها ، وتكون في شكل وثيقة يتعهد فيها البنك برصد مبلغ معين لغاية تاريخ معين كضمان لتنفيذ المؤسسة الالتزام اتجاه طرف ثالث عادة ما يكون منشأة حكومية ، كما تستفيد منها المؤسسة مع الجمارك وإدارة الضرائب مثلا: تشترط جهة حكومية في بعض الأحيان كفالة مصرفية على المؤسسة التي رست عليها الصفقة حتى تتأكد من جديتها في تنفيذ المناقصة وتحصل المؤسسة على قيمة الكفالة في حالة تجميد الأموال ،وعلى إجراءات سحبها بالنسبة لمصالح الحكومة ، وفي حالة عدم تنفيذ الالتزام ، ومنه للكفالة ثلاثة أطراف هي : البنك وهو الضامن المصدر للكفالة والمؤسسة طالبة الكفالة والمستفيد وهو الجهة التي أصدرت الكفالة لها ويزداد الطلب على الكفالة عند انعدام الثقة بين المؤسسة والطرف الآخر

2. القروض متوسطة الأجل :

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات مثل تمويل[1] مشتريات الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة... بمعنى آخر، تخص هذه القروض تلك الاستثمارات التي تلك مع انتهاء مدة تسديد القرض. ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد، أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال ،،ص243.

الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم التسديد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض. لذلك يمكن أن يطلب البنك من الزبون بتوقيع لأوراق تجارية، مما يسمح للبنك بإمكانية إعادة تمويل الاستثمار لدى التنظيمات الخاصة بتعبئة الأموال أو إعادة خصمها لدى بنك الجزائر .

ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار والقروض غير قابلة للتعبئة .

أ- القروض القابلة للتعبئة :

يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال. ويجنبه إلى حد ما، الوقوع في أزمة نقص السيولة .

ب- القروض غير القابلة للتعبئة :

ويعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها، إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد، ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته[1] .

حالة خاصة من قروض الاستثمار المتوسطة الأجل: إذ يمكن إدراج ضمن هذه القروض ما يلي :

أ) قروض الاستثمار المتوسطة الأجل للتدعيم: وهي القروض تمنح في إطار تطهير المؤسسات، بغرض السماح لهذه الأخيرة باسترجاع توازنها المالي .

[1] بوسويح منى،ميموني ياسين،بوقطاية سفيان،واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر،حوليات جامعة بشار الاقتصادية]على الخط] ،المجلد 23،العدد03 ، 2020 ص405

ب) قروض خاصة بمستحقات القرض الخارجي والتي أدت إلى خسارة فادحة نتيجة تدهور الدينار. إن هذه القروض تسمح بإعادة هيكلة كل أو جزء من المديونية القصيرة الأجل للمؤسسات، والناتجة عن استحقاقات القروض الخارجية، والغرض من هذه القروض هو تحسين البنية المالية، ومنه، وضعية الخزينة لهذه المؤسسات .

2- القروض طويلة الأجل :

- مفهوم القروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة والثقيلة (بناء مصانع؛ أراضي؛ أجهزة ومعدات ثقيلة؛ مباني بمختلف استعمالاتها المهنية...الخ) إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد والقروض طويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، حيث تتجاوز الغالب مدة إهتلاكها سبعة (07) سنوات،[1]

وتتكفل مؤسسات متخصصة بمنح هذه القروض نظرا لطبيعتها (المبالغ الكبيرة والمدة الطويلة) وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة أهمها :

- اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو ما يسمى بالقروض المشتركة؛
- طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية غالبا ما تكون في شكل رهن للعقارات أو المعدات أو الأجهزة الممولة من القرض الممنوح .

ورغم أهمية صيغ التمويل الكلاسيكي للاستثمار وانتشارها، طورت صيغ حديثة لتجاوز بعض المتاعب أهمها صيغة الائتمان الإيجاري .

2- القرض الإيجاري : Leasing

لاشك أن طرق التمويل الكلاسيكية تشكل عبئا على المؤسسات المستثمرة، خاصة فيما يتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله، ولذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية، ويعتبر الائتمان التجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وإن كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة

[1] بوسويح منى ، مرجع سابق ، ص405

والمؤسسة المقترضة، ورغم حداثة هذه الطريقة ،فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها، بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم. فقد تم اعتماد الائتمان الإيجاري في الجزائر بطريقة رسمية، وتم تقنينها بواسطة الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري .

أ) تعريف الائتمان الإيجاري: ونظرا لهذه الخصائص الإيجابية من الناحية الاقتصادية، لم يقف متخذو القرار في الجزائر دون إدخال هذه الطريقة في نظام التمويل الوطني.[1]

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا النص قد تضمن التعاريف والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالائتمان الإيجاري، بالإضافة إلى الميكانيزمات الضرورية التي تحكم هذا النوع من التمويل، وقد يسمح مثل هذا الأمر بتهيئة الظروف المناسبة التي تسمح بتطور هذه الطريقة في التمويل، خاصة في ظل المصاعب المالية التي تعاني منها المؤسسات الوطنية .

ب-هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ،بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في النهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.وقد تنشأ هذه العلاقة بشكل مباشر بين طرفيها المذكورين كما يمكن أن تكون هذه العلاقة ثلاثة أطراف على النحو التالي :

- المؤسسة المستأجرة: وهي المؤسسة المستفيدة من الإيجار؛
- المؤسسة المؤجرة : وهي المؤسسة المالكة للأصل الاستثماري الممول؛
- المؤسسة الموردة للأصل الاستثماري (صانعا كان أم موزعا) .

ب) خصائص الائتمان الإيجاري: خصائص الائتمان الإيجاري الأساسية: والتي تسمى المؤسسة المستأجرة، غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار. وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ،ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله .

[1] بوسويح منى ، مرجع سابق ، ص405

- إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة أما المؤسسة المستأجرة فلها الحق في استعمال الأصل فقط، وتبعا لذلك، تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية واقتصادية .

- في نهاية فترة العقد، تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات، إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا، وتستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكيته. وإما أنها تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى المؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال. وإما، وهذا هو الخيار الأخير، أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل، وتنهي بذلك العلاقة القائمة بينهما، وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة .

- تقيم عملية الائتمان الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة والمؤسسة الموردة لهذا الأصل. في هذه العلاقة، تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة ودفع ثمنه بالكامل، ثم تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعا .

- الائتمان الإيجاري هو ائتمان عيني وليس نقدي: عكس القرض المصرفي، أي أنه لا يمنح في صورة أموال نقدية أو فتح اعتماد أو ما شابه ذلك بل هو ينصب على تسليم للمقترض أصول عينية (الأجهزة والآلات المختارة مسبقا)، بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة التي حصلت على الأجهزة نتيجة شرائها على الموردين. وتنتظر التسديد من هذا الزبون على أقساط ومقابل هذا التسهيل، يفترض أن مجموع الأقساط المدفوعة يفوق ثمن الاستثمار بمعنى أن تكلفة الاستثمار باستعمال هذه الطريقة سوف تكون أكبر مقابل الاستفادة من الدفع والمؤجل .

- تسديد الأصل من طرف المؤسسة المستعملة يتم على أقساط دورية تسمى "ثمن الكراء"، وتشمل هذه الأقساط على وجه الخصوص جزء من رأس المال الأساسي المحمل لتلك السنة مضافا إليه العائد الذي تتحصل عليه المؤسسة المؤجرة. وتشمل هذه الأقساط أيضا كل المصاريف الأخرى التي تتحملها المؤسسة المالية أثناء عملية تسليم الأصل إلى المؤسسة المستأجرة، وتتمثل هذه المصاريف على وجه الخصوص في مصاريف النقل والتأمين والصيانة ما لم تتحمل المؤسسة المستأجرة مباشرة هذه المصاريف .

ج)أنواع الائتمان الإيجاري :

هناك أنواع من الائتمان الإيجاري، وذلك حسب الزاوية التي يتم منها النظر إليه. ولكننا سوف لن نتعرض في هذه الفقرة إلا إلى دراسة نوعين منه: الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد، والائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع العقد .

•الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد: حسب هذا التصنيف هناك نوعان من الائتمان الإيجاري :

الائتمان الإيجاري المالي والائتمان الإيجاري العملي .

 الائتمان الإيجاري المالي: يعتبر ائتمانا إيجاريا ماليا حسب المادة الثانية من الأمر رقم 96-09، المتعلق بالائتمان الإيجاري، إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعني ذلك أن مدة عقد الائتمان الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستمرة .

 الائتمان الإيجاري العملي أو التشغيلي: يعتبر ائتمانا إيجاريا عمليا حسب المادة الثانية من الأمر رقم 09-96، إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني، أو تقريبا كلها، إلى المستأجر، وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر ،ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، وبالتالي فإنه يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل[1] .

•الائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل :

وينقسم حسب هذا التصنيف إلى نوعين من الائتمان الإيجاري: الائتمان إيجاري الأصول منقولة ،والائتمان إيجاري لأصول غير منقولة .

 الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة: ستعمل هذا النوع من الائتمان الإيجاري من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتشكل من تجهيزات وأدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة. وهي كأنواع الائتمان الإيجاري الأخرى تعطى على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستأجر سواء كان شخصا طبيعيا

[1] يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات قريشي ، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-08 مارس ،2005 ص. :

أو شخصا معنويا لاستعماله في نشاطه المهني مقابل ثمن الإيجار. وفي نهاية هذه الفترة، تعطى لهذا المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى، أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا .

- الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة: في الواقع لا يختلف هذا النوع من الائتمان الإيجاري من ناحية تقنيات استعماله عن النوع السابق. ويتمثل الفرق الأساسي في موضوع التمويل، حيث أن هذا النوع يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو هي في طريق التشييد ،حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت هي ببنائها، وتسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار .

وفي نهاية فترة العقد، تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول نهائيا على الأصل حتى ولو كان ذلك تنفيذا رد وعد انفرادي بالبيع، أو تتاح لها إمكانية الاكتساب المباشر أو غير المباشر للأرض التي أقيم عليها البناء، أو تتاح لها أخيرا إمكانية التحويل القانوني لملكية البناء المقام على أرض هي أصلا ملك للمؤسسة المستأجرة .

وبالإضافة إلى موضوع التمويل، هناك أوجه أخرى للاختلاف بين الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة والائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة. وتقع هذه الاختلافات بصفة أساسية على ثلاثة مستويات :

- كون درجة التعقيد في الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة أكبر منها في النوع الأخر. حيث ينبغي إيجاد الأرض التي تقام عليها المباني، ثم القيام في مرحلة ثانية بتشييد هذه المباني مع كل ما يرافق ذلك من تعقيدات إجرائية ووقت طويل لإنجاز المشروع، وتعقيدات نفعية تتعلق بملاءمة العقارات للأنشطة المهنية الخاصة بالمؤسسة المستأجرة، بينما تكون التعقيدات المرتبطة بالائتمان الإيجاري للأصول المنقولة أخف من ذلك بكثير .

- في حالة الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة، يتطلب الأمر تدبير أموال طائلة تفوق بكثير الاحتياطات إلى الأموال في حالة الأصول المنقولة، الأمر الذي يدفع إلى البحث عن صيغ ملائمة لإتمام العملية. ومن بين هذه الصيغ المتاحة إشراك المستفيد في تنفيذ العملية سواء بمساهمته في تقديم الأرض لتشييد المباني أو تقديم جزء من رأس المال .

- إنجاز البناء وتنفيذه وكراه ويخضع إلى أنظمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالعقارات، بينما يخضع الحصول على الأصول المنقولة إلى قواعد القانون التجاري، وهذا ما يجعل التفرقة بين النوعين ضرورية.

المطلب الثاني : طرق الاستدانة من خلال التمويل المصغر:

1- القروض الصغيرة

هو تقديم الخدمات المالية كالادخار والإيداع والخدمات الائتمانية للفقراء من بين منظمي مشروعات العمل الحر، وتشمل أنشطة هذا التمويل عادة ما يلي:

- القروض الصغيرة، عادة لأغراض رأس املال العامل؛
- التقييم المسبق غير الرسمي للمقترضين واستثماراتهم؛ ١
- بدائل عن الضمانات العينية مثل الضمانات الجماعية أو الادخار الإلزامي؛
- استناد قدرة الحصول على المزيد من القروض وازدياد أحجامها إلى الأداء في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع والرصد المبسطين للقروض؛
- تأمين أدوات الادخار الطوعي.

2- التمويل الأصغر

مصطلح التمويل الأصغر هو نوع من الخدمات المالية المقدمة لفئات الأفراد أو المجموعات ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل، والذين عادة ما يتم استبعادهم من الخدمات البنكية الاعتيادية[1]

حيث يهدف التمويل الأصغر إلى إيصال الخدمات المالية إلى تلك الفئات وخاصة المهمشة والنساء والفقراء وخاصة في الريف لتعزيز الاكتفاء الذاتي.

تركز معظم مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم خدمات التمويل الأصغر في شكل قروض صغيرة، وتقدم بنوك التمويل الأصغر المتقدمة العديد من الخدمات المالية الأخرى مثل حسابات التوفير وتحويل الأموال وأيضاً التأمين.

يتيح التمويل الأصغر للأفراد الحصول على قروض التمويل للأعمال والمشاريع الصغيرة والصغرى وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

كما يسعى التمويل الأصغر إلى تلبية احتياجات الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك من خلال تعزيز العدالة الاقتصادية والشمول المالي للجميع.

المبحث الثاني: أنماط الديون غير الرسمية

المطلب الأول : التمويل عن طريق التأمين التكافلي

ظهر التأمين التكافلي منذ القدم في العديد من الصور وشهد انتشارا وتوسعا مع مرور الزمن، حيث أثبت جدارته في قيادة هذه الصناعة على أسس وقواعد شرعية صحيحة، جعلته منافس أو بديل قوي للتأمين التجاري.

التأمين التكافلي هو عبارة على عقد يقوم على مبدأ التعاون الإسلامي، وأساسه عقد تبرع شرعي ما بين مجموعة من الأشخاص، ويجب أن يقوم على تعاون محض، ويقوم في أساسه على الهبة والتبرع لكن أمواله تستثمر بأي طريقة استثمارية شرعية من مضاربة ونحوها[1]

و يعرف التأمين التكافلي على أنه:" نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو أفراد يتعهدون على وجه التقابل بتعويض الأضرار التي تلحق بأي منهم عند تحقق المخاطر المتشابهة، وهؤلاء المساهمين في تحمل المخاطر لهم من المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر"

ويمكن تعريف التأمين الإسلامي: "بأنه اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركينً)حساب التأمين، أو صندوق التأمين(وبين الراغبين في التأمين)شخص طبيعي أو قانوني(على قبوله في هيئة عضوا المشتركين والتزامه بدفع مبلغ معلوم)القسط(على سبيل التعاون، والتبرع به وبعوائده لصالح حساب التأمين على أن لوثيقة التأمين والأسس الفنيةً يدفع له عند وقوع الخطر ما يقر له طبقا والنظام الأساسي للشركة ." وتعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية التأمين التكافلي بأنه:" اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة تالفي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع

[1] علي محيي الدين القرة داغي، التأمين التكافلي ودوره في المسؤولية المجتمعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الدوحة، قطر، أكتوبر 2018، ص 15.

الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق[1]"

المطلب الثاني : المساهمات العائلية

التمويل الجماعي هو مصطلح يعبر عن العملية الجماعية والتعاونية، المبنية على الثقة وشبكة العلاقات بين الأفراد الذين يجمعون الأموال والموارد الأخرى سويا بهدف دعم جهود مقدمة من افراد أو منظمات أخرى.

التمويل الجماعي عبارة عن آلية لتمويل مشاريع تسمح بجمع مبالغ مالية من مجموعة من الأفراد، تعرض هذه الصيغة أساليب وأدوات تلغي الوسطاء الماليين التقليديين مثل البنوك، كما تسمح هذه الصيغة لكل فرد من أفراد المجتمع بإستثمار مبلغ مالي مع أعضاء آخرين بهدف تمويل مشروع معين، هذه الصيغة التمويلية لم يتجسد هدفها في تحقيق الربح فقط بل تسعى إلى مساعدة ودعم المستثمرين.

التمويل العائلي هو أحد جوانب التخطيط المالي الشخصي الذي يركز على إدارة الموارد المالية للأسرة بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق الأهداف المالية على المدى القصير والطويل. يشمل التمويل العائلي عدة عناصر أساسية، منها:

1. **إعداد الميزانية** :تحديد الدخل والمصروفات الشهرية للأسرة لضمان أن المصروفات لا تتجاوز الدخل المتاح، مما يساعد في تجنب الديون غير الضرورية.
2. **الادخار** :تخصيص جزء من الدخل للادخار من أجل تحقيق أهداف معينة مثل التعليم الجامعي للأبناء، شراء منزل، أو التقاعد. يمكن أن يشمل الادخار أيضًا تكوين صندوق للطوارئ للتعامل مع النفقات غير المتوقعة.
3. **الاستثمار** :تنويع مصادر الدخل من خلال استثمار الأموال في أدوات مالية مختلفة مثل الأسهم، السندات، العقارات، أو صناديق الاستثمار المشتركة، بهدف زيادة الثروة على المدى الطويل.

[1] رقايقية فاطمة الزهراء، استخدام فائض التأمين التكافلي في دعم الدور التنموي للزكاة، مجلة الحقيقة، جامعة سوق أهراس، الجزائر، العدد 31، 2014، ص54

4. **إدارة الديون** :تقليل الديون القائمة وإدارتها بفعالية من خلال خطط سداد منتظمة والابتعاد عن الديون عالية الفائدة.

5. **التأمين** :الحصول على التأمينات اللازمة لحماية الأسرة من المخاطر المالية المحتملة مثل التأمين الصحي، التأمين على الحياة، والتأمين على الممتلكات.

6. **التخطيط للتقاعد** :وضع خطة مالية لتأمين حياة مريحة بعد التقاعد، وذلك من خلال برامج التقاعد المختلفة أو استثمارات طويلة الأجل.

7. **التعليم المالي** :توعية جميع أفراد الأسرة بأهمية الإدارة المالية الجيدة وتعليمهم مبادئ التمويل الشخصي لتعزيز الاستقرار المالي للأسرة.

تعتبر هذه العناصر مجتمعة جزءًا من التخطيط المالي العائلي الذي يهدف إلى تحسين الوضع المالي للأسرة وضمان مستقبل مالي مستقر.

خلاصة الفصل:

رغم تنوع القروض وتعدد أنواعها إلا ان خصائصها تبقي واحدة والمتمثلة في المبلغ، المدة، معدل الفائدة والضمانات...إلخ، يبقي مضمون واحد وهو عملية تسليف الأموال من الدائن إلي المدين هدف تمويله، وتبقي دراسة مخاطر هذه القروض وظيفة رئيسية وأساسية لإدارة منح الائتمان لاتخاذ القرار المناسب حول منح القرض من عدمه، وتستند هذه الإدارة في اتخاذ القرار الائتماني المناسب علي دراسة مجموعة من المؤشرات التي تشكل صورة العميل المالية والشخصية لدي البنك وهي مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، الأدوات الجيدة، ومن خلال هذه المؤشرات يستطيع البنك تقدير حجم المخاطر المترتبة علي عملية منح الائتمان عليه يكون القرار إما الرفض أو القبول.

الفصل الثاني

دراسة العلاقة بين محددات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مستوى مديونيتها

تمهيد:

حتى تتمكن المؤسسة من القيام بمختلف نشاطاتها على احسن وجه، يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط وتعتبر الهيكلة المالية من أهم الشروط المؤثرة على المؤسسة ونشاطها، وبما أن مصادر تمويل المؤسسة مشكلة من عنصرين، الأول متعلق بتمويلها الذاتي الناتج عن نشاطها من خلال الأرباح المحتجزة، والثاني يتمثل في الاستدانة التي تكون في شكل قروض سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، بالإضافة إلى الأموال الذاتية الأخرى المتمثلة في الأسهم بأنواعها، ولعل أهم ميزة للهيكل التمويلي أنه لكل مكون من مكوناته تكلفته الخاصة به، فإنه يستوجب على المؤسسة تحديد تكلفة كل مصدر بدقة حتى يتسنى لها اتخاذ القرارات المالية كقرار التمويل والاستثمار، كما أنه لكل مصدر أدواته ولكل أداة مزاياها وقيودها التي تؤدي إلى وجود محددات الهيكل المالي.

المبحث الاول: محددات ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبات التمويل

لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة وأهمية كبيرة في الجزائر، خاصة بعد التوجه إلى الاقتصاد الحر، حيث شهد عددها تطورا ملحوظا، وبرزت مساهمتها في توفير مناصب الشغل، وكذا في تحقيق القيمة المضافة. كما ظهر دورها أيضا في ارتفاع نسبة الصادرات التي تحققها هذه المؤسسات.

المطلب الاول: محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتمثل المتغيرات الآتية أهم المحددات التي تحكم المدى الذي يمكن أن تذهب إليه المؤسسات الاقتصادية في اعتمادها على الاستدانة في التمويل.

1- الشكل القانوني :

تختلف الطبيعة القانونية للمؤسسات فقد تكون مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية، كما قد تكون ضمن شركات الأموال أو ضمن شركات الأشخاص، و في كل شكل قانوني هناك مصدر للتمويل يتوافق مع أسسه القانونية لدا فإن الهيكل المالي يتأثر باختلاف طبيعة المؤسسة القانونية، إذ تميل المؤسسات الفردية و شركات الأشخاص إلى عدم الاعتماد على القروض، خوفا من مخاطر عدم السداد التي قد تصل إلى الممتلكات الخاصة للملاك، وفقا لمبدأ المسؤولية الغير محدودة، أما شركات المساهمة فإنها تكون أكثر قدرة على الاعتماد على القروض طويلة الأجل من غيرها من الأشكال القانونية الأخرى، و ذلك بسبب استمرارها و عدم ارتباط بقائها ببقاء الملاك، الذين يفضلون معيار الأمان على معيار الدخل.[1]

2- طبيعة القطاع :

تشير العديد من الدراسات إلى احتمال تأثير نوعية القطاع على نسبة الاقتراض بالهيكل المالي ، حيث كشفت دراسة Aronson & Shwartz عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتباين في الهياكل المالية لنفس القطاع، بينما كشفت في ذات الوقت عن تباين في الهياكل المالية للمؤسسات التي و هو ما أكدته دراسة لاحقة لـ

[1] أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوبGMS ، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2011-2012، ص: 7.

لقطاعات مختلفة تنتمي و التي أوضحت أن طبيعة القطاع تعد للمؤسسات التي تنتمي محددا جوهريا لهيكل الأصول وبالتالي الهيكل المالي.[1]

3-حجم المؤسسة:

يعتبر حجم المؤسسة الاقتصادية من بين أهم العوامل المحددة للاستدانة و الذي يقاس باللوغارتيم النيبيري لمجموع مبيعاتها خلال دورة مالية معينة ، حيث أن هناك عدة أسباب لوجود علاقة طرية بين نسبة الاستدانة و حجم المؤسسة، فنجد أن تكلفة تمويل المؤسسات صغيرة الحجم مرتفعة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و السبب في ذلك يرجع إلى عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الصغيرة، و خاصة المعلومات التي يحتاجها المقرضون و الموردون، فمن غير المحتمل أن المقرضين عندهم البيانات المالية الكافية والموثوق فيها في هذه الحالة، فإن المؤسسات صغيرة الحجم ستواجه صعوبات أكثر، في دخول القروض من المؤسسات المالية، أي أن . عدم المعلومات في المؤسسات الصغيرة يعيق التمويل الخارجي.

تماثل في حين تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين حجم المؤسسة و مخاطر الإفلاس و هو سبب نشاطها بقدر من يتسم آخر للعلاقة الطردية بين حجم المؤسسة و نسبة الاستدانة، فالمؤسسات الكبيرة عادة ما التنويع مما يجعلها عرضة لتلك المخاطر، و يدفعها إلى لزيادة نسبة الاستدانة إلى إجمالي هيكل رأس المال في حين يرى البعض أن الوضع مختلف بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تعتمد بدرجة أكبر على القروض في تمويلها نظرا لارتفاع تكاليف إصدار الأسهم والسندات وإضافة إلى ذلك عدم إمكانية دخول هذه المؤسسات إلى البورصة ومن جهته أشار مارش في دراسته إلى ميل المؤسسات كبيرة الحجم إلى زيادة نسبة الاقتراض طويل الأجل، فالحجم يظهر ضمن العوامل التي لها أثر على نسبة الاستدانة و هو السبب الذي يجعل المؤسسات صغيرة الحجم تتجه أكثر إلى الاقتراض قصير الأجل.[2]

و تتميز الشركات كبيرة الحجم بتكلفة وكالة منخفضة أكثر استقرارًا وأكثر تدفقات نقدية. لذا، فإن احتمال الإفلاس للمؤسسات الكبيرة أقل نسبة إلى المؤسسات الصغيرة، وإن المؤسسات صغيرة الحجم أكثر تعرضا لمخاطر الأعمال بالمقارنة مع المؤسسات كبيرة الحجم ،في حين أن وفورات الحجم الكبير التي تتمتع بها المؤسسات

[1] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، خصائص و محددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ، ص: 434.

[2] غازي فلاح المومني و علي محمود حسن محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركة قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02، 2011، عمان، الأردن، ص: 369.

الكبيرة تؤدي إلى انخفاض التكاليف الثابتة، حيث تكون تكلفة الوحدة الواحدة أقل، و هذا ما يشجعها على زيادة نسبة الاستدانة

– الضمانات (هيكل الأصول)

يعبر عن هذا المتغير أحيانا بهيكل الأصول ، تشير نظريات الهيكل المالي إلى أن نوع الأصول التي تملكه المؤسسات الاقتصادية يتدخل في تحديد مدى اعتمادها على الاستدانة كمصدر تمويلي. ويشير سكوت على أن المؤسسة التي تمتلك أصولا يمكن أن تقدمها كضمان للمقرضين، يكون لديها الدافع لأن تعتمد بشكل أكبر على القروض، ذلك أنها لو عمدت إلى إصدار أسهم في الوقت الذي تكون فيه أسعار الأسهم مرتفعة، فإن المستثمر قد يعتقد قد يكون اعتقاده خاطئاً بسبب نقص ما لديه من معلومات عن المؤسسة بأن القيمة السوقية للأسهم مغالى فيها ومن ثم فقد يحجمون عن شرائها، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاضها، بالإضافة إلى أنه في حالة تضارب المصالح بين الدائنين و المساهمين بين كل من تكون مشكلة الاستثمار المفرط أقل خطورة عندما تحصل المؤسسة على حصة معتبرة من الأصول الثابتة المادية، حيث تمثل هذه الأخيرة ضمانات بالنسبة للدائنين، بالإضافة إلى ما أكده برادلي أن الشركات التي لها مستوى عال من الأصول الملموسة تقترض أموالا بمعدل فائدة أقل، والسبب هو الأموال المقترضة مضمونة بقيمة الأصول الملموسة للمؤسسة ،وبهذا، فإن الدين يكون مستعملا بسهولة أكثر، إذا كانت هناك أصولا ملموسة للمؤسسة. من هنا فإن المؤسسات ببضعة أصول ثابتة تستطيع أن تصدر ملكية، و إن وجود الآلات و المباني يجعل من الممكن اختيار التمويل بالاستدانة و هو ما توصل إليه أعمال لتأثير الإيجابي للضمانات هيكل) (الأصول) على نسبة الاستدانة.[1]

5 – فرص النمو المؤسسة:

عندما تكون المؤسسة في حالة نمو، فإنها من المحتمل أن تطلب توليد أموال داخلية، و تندفع تجاه الاقتراض و بهذا فإن الشركات ذات النمو العالي ستميل إلى نسب عالية من الاستدانة، عندما تكون المؤسسات تتميز بنسبة تركز عالية في الملكية مع معدل نمو عالي، فإنها تطلب تمويلا خارجيًا أكثر وبهذا فإن قيمة المؤسسة و ثروة مالكيها تتكون من القيمة الحالية للفوائد التي تنشئها الأصول الموظفة من جهة ونموها الكامن من جهة أخرى

[1] بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية و تكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص: 90.

و تقاس عادة فرص نمو المؤسسة الاقتصادية بالنسب المالية و التي نذكر منها نسبة مصاريف البحث و التطوير من مجموع المبيعات التغير في قيمة الأصول و نسبة إجمالي المصاريف المالية على مجموع الأصول 1.

لدا تتفق نظرية الإفلاس و نظرية الوكالة على وجود علاقة عكسية بين معدل نمو المؤسسة و نسبة الاستدانة بينما تخالف نظرية الالتقاط التدريجي لمصادر التمويل هذه الفرضية، ففي إطار نظرية تكلفة الإفلاس، و أمام وجود إمكانية النمو، يتوقع عزوف المؤسسة على اللجوء إلى الاستدانة باعتبار أن قيمة الأصول تكون شبه معدومة في حالة التصفية، أما فيما يتعلق بنظرية الوكالة و في حالة وجود تناقض في المصالح بين المساهمين والمدريين، فإن اختيار نمط التمويل الخارجي يتأثر بهذه المتغيرة، فوجود إمكانية النمو يجعل مصالح جميع الأطراف متماثلة مما يجعل من التمويل بالأموال الخاصة النمط المفضل. بالمقابل و في ظل غياب إمكانية النمو، تصبح الاستدانة الاختيار المجدي و ذلك لدورها في تهذيب سلوك المدريين. وحسب (Myers 1977) فإن تكاليف الوكالة بين المساهمين والدائنين في حالة وجود فرص نمو كثيرة تكون عالية جدا و هذا ما يتسبب في علاقة عكسية بين مستوى الاستدانة و معدل النمو. كما يشير (Smith Warner, 1979 و Jensen ,1976 etMeckiling) إلى إمكانية تخفيض تكلفة الوكالة من خلال إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم و ذلك يتوقع وجود علاقة طردية بين معدل النمو و نسبة الديون القابلة للتحويل بالهيكل التمويلي.

بالمقابل، و في ظل وجود التقاط تدريجي لمصادر التمويل المؤسسات التي تملك إمكانيات النمو العالية يكون لديها احتياجات تمويل كبيرة، مما يدفعها لجوء إلى الاستدانة بالمقام الأول، خاصة مصادر التمويل الأقل تأثراً بظاهرة عدم التناظر في المعلومات، مثل القروض قصيرة الأجل.

كما أنه حسب نظرية الإشارة La Théorie Du Signal, Ross 11977) يعتبر معدل النمو مؤشر الصحة المالية للمؤسسة، و بالتالي يفترض أن المقرضين يميلون إلى إقراض المؤسسة، لذلك لأن معدل النمو

يعتبر مؤشر على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية و بالتالي قدرتها على سداد التزاماتها المستقبلية. وبالتالي هناك علاقة طردية عموما بين معدل النمو و نسبة الاستدانة.

6- مردودية المؤسسة :

اختلفت النظريات المالية في تفسيرها لتأثير مردودية المؤسسات في المالي، حيث نجد أن نظرية التوازن تؤكد وجود أثر إيجابي بين المردودية و نسبة الاستدانة، فالمؤسسات التي لها نسبة مردودية عالية لها القدرة على زيادة نسبة الاستدانة.

وفي إطار نظرية عدم تناظر المعلومات فإن المؤسسات الأكثر مردودية هي التي تحرر أكثر نسبة من التمويل الذاتي و منه بروز علاقة سلبية بين المردودية و نسبة الاستدانة و هذا ما يثبت النتائج المتوصل إليها من قبل:

ومن ناحية أخرى، نجد أن (Myers,1984) اقترح أن يتم التمويل بالأرباح المحتجزة أولا ثم بالاستدانة ومن ثم التمويل بالملكية من هذا المنطلق فإن هناك أثرًا سلبيًا بين المردودية ونسبة الاستدانة، أي أن المردودية العالية تتضمن اعتمادًا أكثر في التمويل على الأموال الداخلية، و استعمالا أقل للاستدانة. و هو ما أكدته دراسة مارش(March) سنة 1982 وجود علاقة عكسية بين مردودية المؤسسة و نسبة الاستدانة، لأن زيادة مستوى المردودية عادة ما يرتبط بزيادة مخاطر التشغيل أو زيادة نسبة الأرباح المحتجزة مما يقلل من اعتماد المؤسسة على الاستدانة.

7- المخاطر التشغيلية:

احتمال تقلب نتيجة استغلال المؤسسة الاقتصادية لأسباب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط، العمليات الصناعية و التجارية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، و التي يمكن تلخيصها في التموين الإنتاج و تصريف المنتجات (التسويق).

لدا فإن فرص نمو المؤسسات تؤثر على تدبدب التدفقات النقدية و تجعل من المؤسسة أكثر عرضة لمخاطر الأعمال و يرى باحثون عدة أن مستوى الاستدانة هو دالة متناقصة لتغير الأرباح و في الإطار ذاته تنص نظرية المراجحة و نظرية الالتقاط التدريجي لمصادر التمويل ونظرية الوكالة على العلاقة السلبية بين تغيرية العوائد ومستوى الاستدانة ما يعني ارتباطها العكسي بمخاطر النشاط، حيث أنه كل ما زاد هذا النوع من المخاطر كلما لجأ المقرضون إلى طلب معدلات فائدة أعلى لقاء تحملهم مخاطر إضافية، و هذا ما يجعل المؤسسة الاقتصادية مجبرة

على تخفيض نسبة الاستدانة في هيكلها المالي و قد تم تأكيد هذه العلاقة العكسية بالعديد من الدراسات من بينها دراسة بريجهام (Brigham التي كشفت عن انخفاض نسبة الاستدانة بزيادة مخاطر النشاط.[1]

و في المقابل يخلص البعض من المفكرين إلى أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاستدانة ومخاطر النشاط. على سبيل المثال دراسة Jordan et al. (1998) التي أشار فيها إلى وجود علاقة طردية بين مخاطر النشاط ونسبة الاستدانة. و يرجعون ذلك إلى أنه كلما كانت المؤسسة أكثر عرضة لمخاطر النشاط، كلما كان انجذاب المستثمرين مساهمين جدد إليها ضئيلا، وعليه فإن صعوبة تحصيلها للتمويل عن طريق أموال الملكية يدفعها على اللجوء إلى الاقتراض وهذا ما يفسرون به إيجابية العلاقة بين مخاطر النشاط و نسبة الاستدانة.

8 – تكلفة الاستدانة :

تعتبر تكلفة الاستدانة من أهم المحددات المعتمدة في اختيار وسيلة التمويل، و ترتبط بعدة عوامل كطبيعة التمويل و حالة السوق و مدة القرض، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ضعف المقدرة على التفاوض مع الوسطاء الماليين يرفع من تكلفة الاستدانة و هذا كلما كانت المؤسسات صغيرة لدا لا ينبغي على المؤسسة أن تعتمد على المصدر التمويلي خاصة) (الاستدانة)، إلا إذا تحققت من أن العائد يفوق التكلفة المترتبة عليه، لأن هذه التكلفة تمثل أعلى عائد يتوقع الحصول عليه من استثمار ذلك المصدر.

وأكدت نتائج بعض الدراسات الميدانية على وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاقتراض ونسبة الاستدانة بالهيكل المالي، حيث يتوقع أن يقل اللجوء إلى الاقتراض عند ارتفاع تكلفة الاقتراض مقارنة بمعدل المردودية الاقتصادية، نظرا للأثر السلبي الذي يتركه التوسع في الاقتراض على معدل المردودية المالية (أثر الرافعة المالية السلبي).

وقد أيدت على العلاقة العكسية بين تكلفة الاقتراض ومعدل الاستدانة دراسة كل من الخولي جمال بدير علي بالتطبيق على مؤسسات مصرية.

[1] عماد زياد رمضان، صالح خليل العقدة، محددات هيكل رأس المال في شركات المساهمة الأردنية دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني، للفترة (2000-2006) المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2 ، 2011، ص.234:

المطلب الثاني: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

1- **قصور مصادر التمويل:** رغم وجود عدد كبير من البنوك والبرامج التي تديرها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن التمويل يعتبر إحدى العقبات الأساسية التي يعاني منها هذا القطاع ويقف حجر عثرة أمام نموه وتطوره.

1-1-أسباب عدم قيام البنوك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك عدة عوامل تجعل البنوك تبتعد عن تمويل هذه المؤسسات من بين هذه العوامل:

-سوء السمعة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب ترفض البنوك الشيكات التي تصدرها هذه المؤسسات والسبب أن ليس لها رصيد كاف في البنك، ولذلك يرفض البنك أي شيك يكتبه صاحب المؤسسة للعملاء والموردين وهذا ما يؤدي إلى زعزعة الثقة في المؤسسة، مما يدفع الزبائن والموردين إلى التعامل بالنقد مع المؤسسة وإذا بقي الحال كما هو فإن سمعة المؤسسة في السوق ستنهار.

– تتحمل البنوك تكلفة مرتفعة عند تقديم القروض نظراً لارتفاع تكلفة التقييم والإشراف بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحصل على قروض صغيرة لا تتناسب مع ا التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك.

- ارتفاع درجة مخاطر التمويل نظراً لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح الائتمان وطبيعة تكوين هذه المشروعات والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة وضعف المراكز المالية.

-تعد المعلومات الناقصة مشكلة عامة للتمويل غير أن المؤسسات الكبيرة تتجاوز هذه المشكلة بسهولة أكبر، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي غالباً غير مرسملة كفاية لا تملك الضمانات الكافية لتقديمها إلى البنوك ويتفاقم النقص في المعلومات لان المؤسسات عائلية في الغالب، مما يجعل الاقتراض شخصي ومهني في آن واحد، فيصعب على المصرفي تقييم قدرة المؤسسة المقترضة على تسديد القرض[2].

[1] يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص18

[2] ورقة عمل حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمستقبل، مجلس الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، السعودية، 2002، ص 05

– تدخل البنوك معدل مخاطر اكبر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة منها بسبب سرعة تأثر هذه الأخيرة بالأزمات وتقلبات الأسواق.

– لا تقبل طلبات الاقتراض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى بنية هذه الأخيرة، فأغلب برامج عمل هذه المؤسسات ليست إستراتيجية بل تقوم على أهداف وتفضيلات شخصية لصاحب المشروع بحيث يكون المردود المتوقع من المشروع متدنياً.

1-2- الصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أساساً في:

- إحجام الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط تلائم وضعها وقدراتها، فضلاً عن عدم وجود جهة معينة تتولى ضمان مخاطر الائتمان الموجهة لهذه المؤسسات.
- عدم ملائمة آجال القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمليات البنكية، حيث تحتاج في الغالب إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك التجارية منح قروض قصيرة الأجل؛
- عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان توفير الضمانات للمؤسسات المالية
- الارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة على القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض، وتشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحصل على قروض بمعدلات فائدة تفوق تلك التي تتحصل عليها المؤسسات الكبيرة بما يفوق نقطتين كحد أدنى، وهو ما يؤثر على ربحية هذه المؤسسات."

على العموم العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الإشكالات فيما يتعلق بالضمانات، فترات التسديد، الإجراءات البيروقراطية، غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو.[1]

[1] سيد كاسب وجمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص15.

2- صعوبات تتعلق بتكلفة تكوين العمال واجتذاب أصحاب الخبرات:

2-1- تكلفة التكوين المهني: إن نقص مراكز التكوين المتخصصة في تكوين وتأهيل العمال يعتبر عائقاً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤثر على إنتاجية وإدارة المؤسسة، فبرامج التدرب لدى هذه المؤسسات ضعيفة نظراً لارتفاع تكلفتها خاصة وانها لا تحظى بالمساعدات الفنية في المجالات التي تكسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو العاملين بها.[1]

2-2- ضعف اجتذاب أصحاب الخبرات يرجع سبب عدم رغبة أصحاب الخبرة والمهارات للعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:[2]

– لا يفضل أغلبية العمال العمل الميداني بل يرغبون في العمل داخل المكاتب؛

– تدني الأجر الذي يقدمه صاحب المؤسسة؛

– تفضيل العمال العمل في القطاع الحكومي لتوافر الاستقرار الوظيفي وحصولهم على مزايا عينية مثل التأمينات، الإجازات، العلاوات...الخ.

هذه الأسباب تجعل صاحب المؤسسة يلجأ إلى تشغيل عمالة نصف ماهرة مما يترتب عليه تدني الجودة في المنتج، وغالباً ما يلجأ أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تعيين أقاربهم ومعارفهم في المشروع دون أن يكون لهم الخبرة في العمل.

3-صعوبات تتعلق بنقص المعلومات الاقتصادية:

- عدم توافر قواعد البيانات دقيقة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة الاحتفاظ بسجلات منتظمة للبيانات.
- عدم القدرة على الحصول على المعلومات بشأن الأسواق والموردين وتقنيات التشغيل والتصميمات الجديدة واللوائح والمعايير.

[1] قويدر عياش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار الثليجي، الاغواط، 8-9 افريل 2002، ص185.

[2] جواد نبيل ، ادارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير ، فرع تسيير المنظمات ، جامعة بومرداس ، 2007 ، ص 25.

- افتقار إلى السجلات المالية المنتظمة والمستندات المطلوبة للتعامل مع الجهاز المصرفي.
- غياب مكاتب الدراسات والتوجيه الاقتصادي والافتقار إلى مصادر للإعلام ونقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي.
- نقص المعلومات لدى مدير المشروع حيال كثير من القوانين والقرارات الحكومية كالحوافز الضريبية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل...الخ.[1]

4- ضعف فعالية قوانين تشجيع الاستثمار: يتحيّز قانون تشجيع الاستثمار لدعم الاستثمارات الضخمة نسبياً وبالتالي يشجع الاستثمارات الأجنبية.

- فيما يتعلق بمنح إعفاءات ضريبية لفترات مختلفة فقط للمشروعات الجديدة على حساب الاستثمارات ورؤوس الأموال الصغيرة المحلية، مع العلم أن دراسة أوضحت أن الإعفاءات الضريبية لم تشكل حافزاً أو أولوية في قرار المستثمر للمشاريع التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار، وبالتالي يجب إعادة النظر في آلية تشجيع الاستثمار بما يتوافق مع القدرة الذاتية للاقتصاد كأولوية وطنية وتحفيز المشروعات الصغيرة على الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل في المجتمع.

5- ضعف الترابط مع المؤسسات الكبيرة: على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة خلال الدور الذي تلعبه في تقديم أجزاء ومكونات للمنشآت الكبيرة، إلا أن علاقة من الارتباط الصناعي الحالية لا زالت دون المستوى لاعتبارات عديدة منها:

- عدم توفر المعلومات الكافية عن نشاطات وإمكانات المنشآت الصغيرة؛

- ضعف فعالية الجهود التسويقية والترويجية لهذه الصناعات؛

عدم وجود جهة متخصصة في تنظيم وإدارة التعاقدات بينها وبين الصناعات الكبيرة وفي توفير الضمانات المناسبة؛

- تفضل الكثير من المنشآت الكبيرة الاعتماد على نفسها أو على الاستيراد في استيفاء حاجاتها.

6- العامل التكنولوجي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال مصاعب في الحصول على رأسمالها المادي مثل البشري إذ أن مواردها المالية محدودة والبشرية تجد صعوبة في تكوينها وهو ما يجعل حيازتها على

[1] عثمان لخلف ، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1994 ، ص 16.

المقدرات التكنولوجية ليس سهلاً وما لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز خاصة وأنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية التي أصبحت تشكل عنصراً هاماً في ضمان مكانة تنافسية لها.[1]

7- ضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة تؤثر الازدواجية في النظام القانوني على أداء المنشآت الاقتصادية وخاصة الصغيرة، حيث في معظم مجالات الأعمال التجارية يطبق قوانين سارية المفعول تختلف منطقة لأخرى كما تطبق السلطات بعض الإجراءات واللوائح الإدارية دون التقيد بالقوانين، مما ينعكس على وجه الخصوص في رفع تكاليف الصفقات وتشوّه هيكلية وكفاءة القطاع الصناعي .

كما أن تنظيم الأعمال التجارية يتسم بتدخل في أعمال القطاع الخاص نظراً لغياب الأنظمة والتعليمات ووجود فراغ في تطبيق بعض القوانين وضعف الجهاز القضائي في معالجة وتنفيذ الدّعاوي والإجراءات، إضافة لابتعاد مؤسسات السلطة عن تطبيق نظام الاقتصاد الحر والتخفيف من القيود على العمليات التجارية ومزاحمة مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ بعض الأعمال التجارية سواء بالاحتكار أو بالشراكة معها.

-المعوقات الدّاخلية المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- معوقات إدارية وإجرائية: والتي تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية إضافة إلى افتقار معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للهيكل التنظيمي السليم والذي يؤدي في كثير من المشاكل مثل عدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية وعدم ربط بين السلطة والمسؤولية .

-تنجم هذه المشاكل غالبا بسبب مركزية اتخاذ القرارات حيث يضطلع عادة شخص واحد بمسؤولية جميع المهام الادراية واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف، هذا فضلاً عن عدم وجود تنظيم واضح ولوائح ونظم داخلية.[2]

2- مشكلات مرتبطة بالعمالة: تتمثل في:

- عدم ملائمة ظروف العمل ومستويات الحماية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضعف قواعد الأمن والسلامة الصحية والعملية؛

- عدم توافر الخبرة الفنية لتشغيل آليات الإنتاج؛

[1] كاسر المنصور وأخرون ، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار حامد للنشر ، ط 1 ، الأردن ، 2000 ، ص 45 ـ 46.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، مصر ، بدون سنة ، ص 16.

-عدم وجود معايير محددة لاختيار العمالة والتعيين والرقابة وتقييم – غياب بطاقات الوصف الوظيفي مما يؤدي إلى تضارب المهام.

3- مشاكل تسويقية: من أهم هذه المشاكل:

- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظراً لارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرة هذه المؤسسات على تحمل هذه التكاليف؛
- قصور الجهود التسويقية وعدم وجود وحدات لأبحاث التسويق؛
- عدم الاهتمام بدراسة السّوق لتصريف المنتجات؛
- الاعتماد على التسويق العشوائي وحصر مفهوم التسويق بأعمال البيع والتوزيع؛
- ضعف سياسات التسويق والترويج.

4- مشاكل متعلقة بشخصية صاحب المؤسسة:

- افتقار اغلب القائمين على هذه المؤسسات لخبرة التعامل مع الوحدات التسويقية؛

- عدم رغبة المدير المالك تعيين أفراد ذوي مهارة ومستوى علمي أعلى منه؛

- قيام صاحب المؤسسة بعدد كبير من الوظائف بمفرده وهذا يؤثر على قدرته على اتخاذ القرارات السليمة؛ - توريث هذه المؤسسات للأبناء بصرف النظر عن خبرتهم؛

- عدم معرفة مهارات التخطيط والمتابعة والرقابة والتردد في اتخاذ القرار يؤدي إلى فشل المشروع.

5- ضعف الهيكل التنظيمي: يعتبر بساطة الهيكل التنظيمي ميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنه يعتبر نقطة ضعف، فهذه المؤسسات تعتمد على الحوار والاتصال المباشر بدلاً من اعتمادها على معلومات مكتوبة تساعد على تنفيذ القرارات والحد من الأخبار المغلوطة التي لها تأثير بالغ على سمعة وفعالية المؤسسة.

6- ضعف التموين بالمواد الأولية والتجهيزات: تعاني السوق المحلية من نقص في المواد الأولية وقطع الغيار لذلك فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بتعطلات وتوقفات عديدة بسبب المخزونات، وهذا ما أدى إلى الاستيراد رغم تكاليفه المرتفعة أو تلجأ هذه المؤسسات إلى شراء آلات قديمة والمستعملة الأقل تكلفة مما يؤدي إلى التأثير سلباً على المنتوج الصناعي.

7- الاحتياطات المالية المحدودة: إن تأثيرات الدورة التجارية والنظام الضريبي تضع أعباء إضافية على كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجعل من الصعب عليها بناء احتياطات مالية والمحافظة عليها، وهذا راجع أيضاً إلى الاحتفاظ المحدود بالأرباح.

8- عدم نجاعة سياسات الإنتاج المتبعة : اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز على زيادة الإنتاج وإهمال الجودة وهذا ما يؤدي إلى خلق جملة من المشاكل:

- انخفاض مستويات الإنتاج بسبب قصور في نظم صيانة الآلات والمعدات؛

- عدم القيام بالأبحاث الخاصة بتطوير وابتكار في الإنتاج لمواجهة المنافسة والنجاح في السوق؛

9- التسعير العشوائي للمنتج: في كثير من الأحيان يكون المنتج جيداً، لكن صاحب المشروع يضع أسعار عشوائية عادة ما يكون مغالى فيها، فمهارة التسعير مفقودة لديه وفي هذه الحالة سوف يفشل المشروع، فيجب على المشروعات الصغيرة أن تلتزم بقواعد التسعير المعمول بها من حيث دراسة السوق والمنافسة.

- المعوقات الخارجية المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- عراقيل إدارية : هناك عدة مشاكل يمكن وصفها بالإدارية والتي تتمثل في:

- كثرة الوثائق المطلوبة والتي تستلزم وقتاً طويلاً لإخراجها؛

- صعوبة الحصول على السجل التجاري؛

- تفشي البيروقراطية ومظاهر المحسوبية والرّشوة في الحياة الاقتصادية.

2- غموض الإجراءات الحكومية هذه المشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- عدم وجود مساعدات حكومية بالدرجة الكافية؛

- وجود قيود حكومية أو قانونية تحد من نشاط هذه المؤسسات.

3- مشاكل اقتصادية: تتمثل في انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبطة به.[1]

3-1-التضخم:

- يتسبب التضخم في ارتفاع نسب الفوائد ويجعل الاحتياجات متزايدة للاقتراض أكثر كلفة؛

- يزيد التضخم من احتياجات الاقتراض حيث أن المخزون والذمم المدينة تزداد قيمتها مع التضخم؛

- من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل مما يحد قدرة المؤسسات على رفع الأسعار لتجنب اثر ارتفاع أجور العمالة وارتفاع الأسعار

3-2-المنافسة :

تعاني المشروعات الصغيرة من المنافسة خاصة فيما يتعلق بجودة المنتج وسعره، بحيث إذا أنتجت المشروعات الصغيرة نفس المنتج الذي تنتجه المؤسسات الكبيرة فإن المشروعات الصغيرة تواجه صعوبات في الإنتاج من حيث التغليف والتسعير والتوزيع، إذ أن حجم الإنتاج واستخدام الآلة عادة ما في خفض التكلفة، إلا أن المشروعات الصغيرة تتميز بقلة التكاليف الإدارية ومرونة الحركة.

4- ضعف البنية التحتية :

4-1- مشكلة العقار : المشكل الرئيسي المتعلق بالعقار هو ملكيتها وكذلك طول الحصول عليه وهذا ما يجعل العديد من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم في الآجال المحددة.

4-2-غياب المؤسسات النفعية ونقصد بها المؤسسات التي تقوم على توفير خدمات أساسية لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل مؤسسات الكهرباء البريد والمواصلات مصالح المياه...الخ؛ فغياب هذه المؤسسات أو بعدها يؤثر سلباً على سير الحسن لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

[1] عياش قويدر ، المؤسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة ، الملتقى الوطني حول (م.ص.م) وادوارها في التنمية ، جامعة الأغواط ، ص 185 – 186.

[2] قويقح نادية ، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 40.

5- مشاكل ضريبية : يعتبر نظام الضرائب من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتجلى أهم المشاكل في: عدم وجود عدالة ضريبية لأصحاب المؤسسات، فالسياسات الضريبية والجمركية غير محفزة لهذه المؤسسات وتخدم المؤسسات الكبيرة فقط؛

- معدلات الضرائب المرتفعة المطبقة تثقل عاتق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- أحياناً تتعامل شركات التأمينات ومصلحة الضرائب مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع المؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية وبالتالي يقل صافي الربح ويقلل من فرص نجاح أو نمو المؤسسات الجديدة.

المبحث الثاني : الهيكل المالي و نماذجه

كل المؤسسات هي بحاجة الى التمويل لتغطية نشاطاتها المختلفة، كما أن هذه الأخيرة قد تعتمد على مصادر تمويل قصيرة الأجل أو مصادر طويلة الأجل، وعلى المدير المالي المفاضلة بين مصادر التمويل على أساس التكلفة من أجل اختيار الهيكل المالي الذي يعظم قيمة المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي

يعد الهيكل المالي من أبرز الجوانب التي يولي لها أصحاب المصالح الاهتمام، لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي، وعدم تعرضها للإفلاس، وعليه في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم ومناهج الهيكل المالي.

- مفهوم الهيكل المالي إن المؤسسة تتخذ بشكل دائم ثلاثة أنواع من القرارات تسهم بشكل كبير في صياغة الاستراتيجية التي يجسدها كشف المركز المالي، يرتبط النوع الأول من تلك القرارات بتشكيلة الأصول أي قرار الاستثمار، أما القرار الثاني فيتعلق بتشكيلة الخصوم وحقوق الملكية أي قرار التمويل، المزيج المستخدم في تمويل الاستثمارات يطلق عليه الهيكل المالي[1]

أما القرار الثالث فهو قرار توزيع الأرباح الذي يحدد ما يساهم به التمويل ويمكن تعريف الهيكل المالي للمؤسسة على أنه:

[1] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب خرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص: 138.

التعريف الأول: هو هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف المركز المالي.[1]

التعريف الثاني: هو الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل أصول المؤسسة، ويتمثل في فقرات جانب الخصوم وحقوق الملكية من الميزانية العمومية والذي يتضمن المديونية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، حقوق الملكية .

التعريف الثالث: تشكيلة المصادر التي حصلت المؤسسة منها على الأموال لغرض تمويل استثمارتها وهو يتضمن جميع العناصر المكونة لجانب الخصوم.

ولابد أن نفرق بين الهيكل المالي الذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة، والثاني هيكل رأس المال والذي يقصد به التمويل الدائم للمؤسسة، والذي يتكون عادة من الديون طويلة الأجل، الأسهم الممتازة وحقوق الملكية، ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل وعلى هذا الأساس فإن هيكل رأس المال للمؤسسة يعتبر جزءا من هيكلها المالي، ويتكون حق الملكية من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة.[2]

المطلب الثاني: نماذج الهياكل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا انطلقنا من نموذج"Modigliani et miller" (1958)، فسوف نجد أن أحد الفرضيات الأساسية للنموذج، هو وجود السوق المالي في حالة منافسة تامة، وهو الأمر الذي يبدوا غير منسجم مع حالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه النظرية لا تأخذ في الحسبان أثر الحجم أو درجة التطور على الهيكل المالي للمؤسسة.

بالنسبة لـ" Colot et Michel" (1996)في تحليلهما لمدى صلاحية نظرية الوكالة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة خلصا إلى أنها لاتمثل الأداء الأحسن التي تسمح بتفسير الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من حيازة هذه النظرية على القدرة التفسيرية الهائلة في معالجة إشكاليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو الرأي الذي دافع عليه العديد من الاختصاصين مثل "Ang"(1991-1992)أو "Charreaux" (1984)، بالرغم من أن بعض الدراسات الميدانية ترفض المنطلقات التي تقوم عليها هذه النظريات، فنظرية الوكالة تقبل فرضيتين سلوكيتين وهما:

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص349.

[2] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 318.

*يتحرك كل الأعوان بالشكل الذي يسمح بتعظيم دالة المنفعة الخاصة بكل واحد منهم؛

*[1]هؤلاء الأعوان قدرين على استطلاع بشكل عقلاني ودون مجا زفة، أثار علاقات الوكالة المستقبلية لذممهم المالية

وذلك باعتبار وكما أسلفنا فإن علاقة الوكالة هي عقد يقوم بموجبه شخص أو أكثر باللجوء إلى خدمات شخص أخر من أجل القيام بدلا منه وباسمه بمهمة معينة، وهذا ما يعني توكيلا عن العون من جانب اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى نشوب مشاكل عندما يقوم العون بخدمة مصالحه بدل مصالح موكله، وتخفيض مخاطر هذا النزاع الذي قد يبرز نتيجة سلوك تفضيلي من قبل المسير، قد يولد تكاليف تسمى تكاليف الوكالة، ومنه فإن مستوى الأمثل للاستدانة يتم الوصول إليه عندما تكون تكاليف الوكالة في حدودها الدنيا.

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بإنعدام الشفافية المالية وبهيكل الملكية وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض طويلة الأجل وهذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول.

كما أن المؤسسات الصغيرة جدا تلجأ أكثر إلى القروض قصيرة الأجل بدل استعمال السيولة التي تتوفر عليها، ومشاكل الوكالة يتم التقليل منها بتقديم الضمانات على هذا الأساس فإن المؤسسات التي تمتلك حصة عالية من الاستثمارات تستطيع الحصول بشكل أسهل على التمويل الخارجي.

أنماط التمويل، فنجد أن النماذج الأولى التي انطلقت منها هذه النظريات تقوم على فرضية انعدام التناظر في المعلومة، بحيث أن الشروحات التي قدمتها هذه النماذج تقوم على مبدأ أن المسيرين يعملون لمصلحة الملاك الموجدين على حساب المساهمين المستقبليين، بعد ذلك نلاحظ أن مبدأ انعدام التناظر في المعلومة قد تم التخلي عنه دون التخلي عن مبدأ التسلسل.

وعلى العكس من ذلك، فإن النماذج التي هدفها تدنية تكاليف التعاقد في وضعية عدم التأكد تصل إلى ترتيب التمويل يختلف عن تلك التي تم الوصول إليها في النماذج السابقة[2].

[1] يوسف قريشي، إلياس بن سامي ،خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: متطلباتتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، ص:431، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

[2] إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 402-403.

فحسب)،1984"Myers et Majluf" (فإن المساهمون الجدد يفسرون اللجوء إلى الرفع من رأس المال كمؤشر على حالة عدم الملاءمة مما يولد التخفيف من قيمة المؤسسة، في هذه الأثناء فإن المساهمين القدماء يفضلون وضع الاستثمار لأن ذلك يرفع ثروتهم ومن أجل تفادي انخفاض سعر السهم من مصلحة المسيرين استعمال تمويل آخر وذلك مهما كان الحال.

وبالتالي التسلسل المختار يكون كالتالي: التمويل الذاتي، الديون الخطرة، الديون غير الخطرة، والرفع من رأس المال، هذا التسلسل يسمح بالحد من المخاطر التي تصادف في وضع قلة الاستثمارات، والذي قد يحتم إصدار أسهم بأسعار منخفضة جدا والحد من توزيع مكافأة رأس المال وتخفيض تكلفة رأس المال عن طريق التقليل من الاستدانة .

أما في نموذج"Cornell et Shapiro" (1987)فإن هدف المسير هو تعظيم قيمة المؤسسة أما بسببالشركاء الآخرين (المقرضون، العملاء..) فإن الهدف هو تدنية المخاطر المرتبطة بشراء أو تمويل الاستثمارات الخاصة، تحقيق هذين الهدفين يفترض حسب الباحثان تدنية تكاليف التعاقد الضمنية، من أجل تدنية تكاليف هذا التعاقد ماقد من مصلحة المؤسسة ان لا تستنفذ قدراتها على التمويل الذاتي والاستدانة قبل التاريخ الذي عليها فيه الإبقاء على تعاقدها الضمني، ففي هذا التاريخ إصدار أي سهم سيكلف كثيرا، ومنه فالتسلسل الذي يجب اعتماده يكون إذا: الرفع من رأس المال والاستدانة كملاذ أخير.

فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن التسلسل الذي أوجده "Myerset (1984)يبدوا أنه أكثر ملائمة لإختياراتها التمويلية ،ففي واقع الأمر ليس فقط تفضيلات المسير التي تقرر الترتيب الذي يجب اعتماده، ولكن أيضا إمكانيات الوصول إلى الأسواق المالية، إضافة إلى الشكوك التي تعترض البنوك في الإقراض نتيجة تعاظم مخاطر الإفلاس، أما الفرضية التي يمكن صياغتها انطلاقا من هذا النموذج هي أن المؤسسات التي تولد أرباحا أكثر تلجأ إلى الاستدانة بشكل أقل، مهما كانت العوامل الأخرى1.

نموذج دورة الحياة : فإن النمو والوصول إلى السوق المالي له تأثير على الهيكل المالي للمؤسسات النشطة تكون في حاجة إلى التمويل الخارجي من أجل تمويل نموها في حين أنه في فترة الانطلاق يكون مصدر التمويل

الوحيد المتاح هو الأموال الخاصة في شكل رأس المال الذي يقدمه الملاك، في نفس الوقت تتميز هذه المؤسسات بالمرور السريع إلى مرحلة النمو هذه المرحلة تمول عادة بواسطة الديون التجارية أو القروض البنكية قصيرة الأجل[1].

فقد قام(1991) " Norton"بتحقيق على أكثر من 100مسير لمؤسسات صغيرة ومتوسطة في مرحلة نمو في الولايات المتحدة الامريكية وخلص إلى أن العناصر المرتبطة بتكلفة الإفلاس الوكالة وانعدام التناظر المعلومة لا تفسر الهيكل المالي للمؤسسات الغيرة والمتوسطة في حين أن معظم قرارات المسؤولين الماليين تبدوا متطابقة مع نتائج النموذج التسلسلي: أموال داخلية، أموال خارجية وتمويل عن طريق الأموال الخاصة .

[1] يوسف قريشي، إلياس بن سامي ،خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص432. :

خلاصة الفصل:

تتميز الهياكل المالية باختلاف مكوناتها أي مصادر التمويل من مؤسسة الى أخرى ،فبعضها يعتمد على أموال الملكية لتلبية الاحتياجات المالية، وبعضها الاخر يتوسع بشكل كبير في استخدام الديون وبعضها الاخر يختار الاحلال بينهما، وإن هذه الاختلافات تكون نتيجة للعديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد أنواع الأموال التي تستخدمها المؤسسة، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لهيكل ديون

مؤسسة حبوب الهضاب العليا سطيف

و مؤسسة دباغة الجلود جيجل

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الجزء النظري إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بمحددات هيكل الديون للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، لهذا الغرض سنحاول إثبات ذلك تطبيقيا في هذا الفصل.

ولدراسة هذا الجانب من البحث فقد إعتمدنا على اسقاط الضوء على مؤسستين جزائريتين و عرض جميع القوائم المالية و ديون المؤسستين وذلك بغرض الإجابة على الفرضيات المراد دراستها ، وعليه سنعرض في هذا الفصل الى :

المبحث الأول : دراسة تحليلية لمؤسسة حبوب هضاب العليا – سطيف

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمؤسسة دباغة الجلود – جيجل –

المبحث الأول : دراسة تحليل لمؤسسة حبوب هضاب العليا – سطيف

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الأم:

يعد فرع حبوب الهضاب العليا أحد فروع مجمع أقروديف، وهو امتداد لشركة الرياض سطيف وسامباك سابقا. ففي إطار إعادة تنظيم القطاع العمومي وتنفيذا للائحة مجلس مساهمات الدولة رقم 04/146 الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 2015، تأسس فرع حبوب الهضاب العليا من طرف مجمع أقروديف خلال الجمعية العامة الاستثنائية المنعقدة يوم 7 جوان 2016. ودخلت العملية حيز التنفيذ يوم 1 جانفي 2016، من خلال ضم خمسة 05 مركبات صناعية

وتجارية وهي:[1]

- المركب الصناعي والتجاري مطاحن الهضاب العليا – سطيف ويضم وحدة عبيد علي)؛
- المركب الصناعي والتجاري مطاحن البيبان – برج بوعريريج؛
- المركب الصناعي والتجاري مطاحن الصومام سيدي عيش (ويضم وحدة خراطة)؛
- المركب الصناعي والتجاري مطاحن سيدي عيسى؛
- المركب الصناعي والتجاري مطاحن عين بسام.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمركبات فرع حبوب الهضاب العليا – سطيف

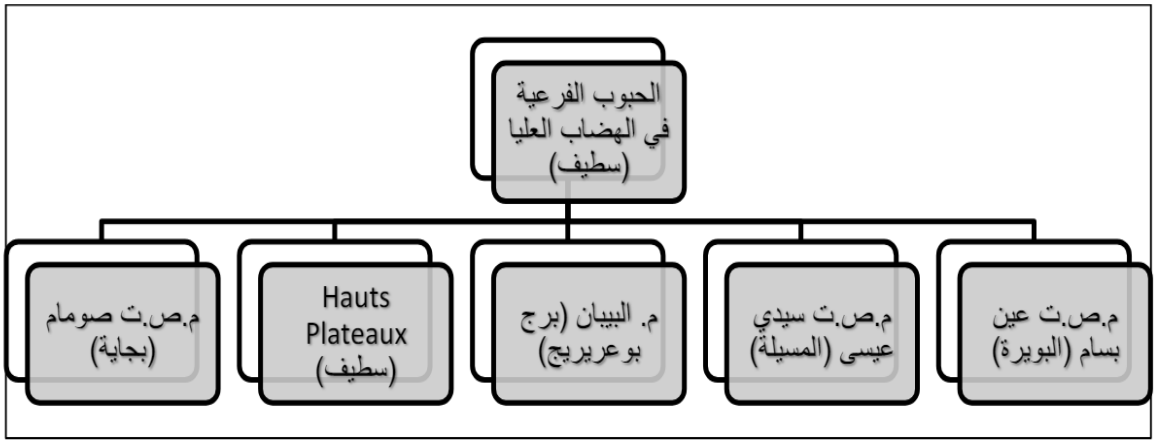

المصدر: درارجة زينب، بونزاف ذكرى شيماء، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة فرع حبوب الهضاب العليا سطيف ، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر. جامعة سطيف 2022/2021 .

[1] درارجة زينب، بونزاف ذكرى شيماء، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة فرع حبوب الهضاب العليا سطيف ، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر. جامعة سطيف 2022/2021. ص64

المطلب الثاني :نشاطات المؤسسة:

وتجسيدا للتوجهات الاستراتيجية لمجمع أقروديف، وتلبية لحاجيات المستهلك والجمهور المستهدف والمقدر بـ 05 ملايين نسمة، عمدت المؤسسة إلى إنجاز تصاميم جديدة ساهمت في تحسين صورتها وتوسيع شبكة التوزيع من خلال فتح نقاط: بيع جديدة عبر مجال نشاطها الممتد عبر ولايات سطيف، بجاية برج بوعريريج المسيلة والبويرة وحتى في ولايات مجاورة أخرى، بحيث بلغت إلى غاية نهاية سنة 2017 مستوى 51 نقطة بيع، أي بزيادة 19 نقطة مقارنة بسنة 2016، على أن تبلغ نهاية سنة 2018، 70 نقطة بيع.

وقد أولت المؤسسة أهمية بالغة لهذا الجانب من خلال السهر على تحسين أداء الباعة وتوفير المنتوجات بأسعار تنافسية وجودة عالية.

كما وضع فرع حبوب الهضاب العليا ضمن أولوياته فتح محلات بيع حديثة "سوبيرات" واسعة وراقية، يتعدى مجال نشاطها ليشمل منتوجات غذائية أخرى، كالزيت والبقوليات ومشتقات الحليب وغيرها.

وللرفع من الوتيرة الإنتاجية للمركبات التابعة لفرع حبوب الهضاب العليا وزيادة حصته في السوق والمقدرة بـ 30 % لتصل إلى 35%، اعتمد هذا الأخير على سياسة عملية تمثلت في:

- إعادة تشغيل مسمدة مطاحن البيبان بعد الانتهاء من عملية التجديد، في إطار مخطط التنمية 2012؛
- إعادة تأهيل وبعث معدات وحدة العجائن الغذائية، التابعة لمطاحن الهضاب العليا والشروع في عملية الإنتاج؛
- إعادة تشغيل مطحنة عبيد على التي يعود تاريخ إنشائها إلى الحقبة الاستعمارية، بعد 15 سنة من التوقف؛
- الرفع من حصة المؤسسة من القمح الصلب لتصل إلى نسبة 100 %؛
- اقتناء ثلاث ماكينات تعبئة في الحجم الصغير وتشغيل ماكينتي السميد والفرينة (1، 2 و 5 كلغ) على مستوى مطاحن البيبان؛
- تحديث وسائل الإنتاج بوحدة خراطة بالاعتماد على وسائل المؤسسة.

كما أبرمت المؤسسة بتاريخ 21 نوفمبر 2017 اتفاقية مع المصنع الإيطالي غولفيتو سانغاتي لاقتناء وتركيب وتشغيل مطحنتين بقدرات إنتاج 3000 قنطار من الفرينة بعين بسام و 2000 قنطار بسطيف.

وللتحكم أكثر في النوعية منحت المؤسسة اهتماما كبيرا لعمليات المراقبة القبلية والبعدية للمنتوج، والتي تتم على مستوى المخابر المتواجدة بالمركبات، من خلال توفير الأجهزة والوسائل اللازمة وتأهيل العاملين بها.[1]

[1] درارجة زينب، بونزاف ذكرى شيماء، مرجع سابق ، ص65

واستكمالا للشهادة المحصل عليها سابقا من طرف مطاحن الصومام، انخرطت المؤسسة في عملية مطابقة النوعية وفقا لمنهج ايزو 9001 نسخة 2015 بكامل المركبات التابعة للفرع، تنفيذا لتعليمات مجمع أفروديف الرامية إلى النهوض بالفروع التابعة لها في مجال طرائق التسيير ومطابقة النوعية. ومن أجل تحسين صورة الفرع بمركباته التابعة أعطت المؤسسة أهمية بالغة لتزيين المحيط، من خلال تحديث الواجهات وتهيئة المساحات الخضراء.

كل هذه المعطيات تتم عن رغبة المسؤولين على الفرع في الارتقاء بالمؤسسة لبلوغ أعلى المستويات وتنفيذ تعليمات الهيئات الوصية ممثلة في مجمع أفروديف ووزارة الصناعة الداعية إلى التأقلم مع السوق وتوفير منتوج عالي الجودة بأسعار مقننة

- رقم الأعمال سنة 2017: 8.425 مليون دينار.
- الشكل القانوني: شركة مساهمة برأس مال اجتماعي قدره: 000 000 800 3دج.

1) عرض قوائم المالية للمؤسسة :

1- الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول:

الجدول رقم01: الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول خلال الفترة 2017-2020

البيان	2017	2018	2019	2020
الأصول غير الجارية	6 267 332 278,92	6 501 721 073,51	6 865 763 451,08	7 193 418 403,18
الأصول الجارية	3 700 247 086,96	3 572 096 089,55	4 068 096 377,17	4 249 261 173,84
المخزونات	563 963 526,34	460 249 747,55	502 034 695,99	320 668 658,58
الحقوق والذمم المدينة	923 204 935,29	786 752 397,27	1 051 222 031,01	909 375 712,14
خزينة الأصول	2 213 078 625,33	2 325 093 944,73	2 514 839 650,17	3 019 216 803,12
مجموع الأصول	9 967 579 365,88	10 073 817 163,06	10 933 859 828,25	11 442 679 577,02

المصدر: درارجة زينب، بونزاف ذكرى شيماء، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة فرع حبوب الهضاب العليا سطيف ، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر. جامعة سطيف 2022/2021 .

نلاحظ من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول أنه :

- الأصول الغير الجارية في تطور مستمر خلال الفترة المدروسة (2017-2020) مما يعكس السياسة الاستثمارية التوسعية للمؤسسة؛

- أما الأصول الجارية فهي في تطور مستمر أيضا حيث شهدت انخفاض بنسبة قليلة جدا في سنة 2018 ثم ارتفعت في السنتين 2019و2020على التوالي.

2- الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم:

الجدول رقم02: الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم خلال الفترة 2017-2020

البيان	2017	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	5 449 521 825	5 814 366 418	6 582 309 114	6 972 338 547
الأموال الخاصة	3 809 005 122,51	4 115 815 365,19	4 334 450 870,02	4 884 473 838,76
الخصوم غير الجارية	1 640 516 702,63	1 698 551 052,94	2 247 858 244,32	2 087 864 708,13
الخصوم الجارية	4 518 057 540,74	4 259 450 744,93	4 351 550 713,91	4 470 341 030,13
الموردون وباقي الذمم الدائنة	4 518 057 540,74	4257545188	4 349 645 157.22	4 468 435 473.53
الخزينة خصوم	1 905 556,69	1 905 556,69	1 905 556,69	1 905 556,69
مجموع الخصوم	9 967 579 365,88	10 073 817 163,06	10 933 859 828,25	11 442 679 577,02

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال جدول الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم أنه:

- الأموال الدائمة في تطور مستمر من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة (2017-2020) ويعود ذلك إلى زيادة الأموال الخاصة؛
- الخصوم الغير جارية عرفت زيادة مستمرة أيضا من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة (2017_2020)

2) مصادر التمويل :

الجدول رقم03: تطور مصادر التمويل خلال الفترة (2017-2020)

البيان	2017	2018	2019	2020
أموال خاصة	3,809,005,122.51	4,115,815,365.19	4,334,450,870.02	4,884,473,838.76
قدرة التمويل الذاتي	668477993.4	717710941.6	601517141	821693117.7
نسبة الأموال الذاتية	13.35%	11.96%	8.72%	10.93%
ديون طويلة الاجل	1000733793	1026330859	1369725792	1263899068
ديون قصيرة الاجل	428885911.4	139856082.5	587025339.2	541671029.1
نسبة الديون	28.55%	24.43%	28.38%	24.03%
المجموع	5006442820	5999713248	6892719142	7511737054

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

التعليق:

يتكون الهيكل التمويلي لفرع حبوب الهضاب العليا سطيف من الأموال الخاصة، التمويل الذاتي، الديون الطويلة وقصيرة الأجل حيث عرفت هذه الموارد تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة اين بلغت قيمتها القصوى خلال سنة 2020 ب 7511737054 دج.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة اعتمدت على تمويل احتياجاتها عن طريق الاموال الخاصة والتمويل الذاتي بشكل أكبر من اعتمادها على القروض الطويلة وقصيرة الأجل وهذا يعني انها تستخدم مواردها الداخلية في هيكلها المالي بصفة أكبر من مصادر التمويل الخارجية مما يجعل المؤسسة تتمتع بصفة الاستقلالية المالية تجاه الغير وتفادي الوقوع في مخاطر المالية الناجمة عن الاستدانة.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمؤسسة دباغة الجلود – جيجل –

سنعرض من خلال هذا المبحث الى دراسة تحليلية للقوائم المالية للمؤسسة دباغة الجلود- جيجل بعد التعريف بها .

المطلب الأول: تقديم مؤسسة دباغة الجلود – جيجل –

تعتبر وحدة الدباغة لولاية جيجل وحدة صناعية تم إنشائها من أجل الوصول إلى غايات اقتصادية واجتماعية، وذلك من طرف المؤسسة البلغارية في إطار التعاون الجزائري البلغاري، حيث انطلقت بها الأشغال في 19 جوان 1965، وهي سنة بداية نشاط المؤسسة حيث قدر إنتاجها في خضم هذه السنة 11 طن يوميا، وذلك باعتبارها تشغل 367 عاملا، ويبلغ رأس مالها التأسيسي 360 مليون دينار جزائري وقد أحدثت فيها توسعات بين (1970-1973) حيث وصل الإنتاج إلى 25 طن يوميا ب 467 عاملا مقسمون على فترات، كما شهدت هذه المؤسسة عدة تحولات ففي بداية النشاط كانت تابعة للمؤسسة الوطنية لصناعة الجلود والأحذية (SONIPEC)ونظرا للتغيرات الاقتصادية وبمقتضى المرسوم الوزاري رقم 426/82 المؤرخ في يوم

14/12/1982 والمتضمن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، قسمت المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود والأحذية (SONIPEC)إلى ثلاث مؤسسات كالتالي[1]:

- المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود.(ENIPEC)
- المؤسسة الوطنية لصناعة الأحذية,(EMAC)
- المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات.(DISTRICH)

المؤسسة الوطنية لصناعة الجلود كان مقرها الإداري بجيجل وهي تضم عدة وحدات من بينها نجد:

- وحدة دباغة جيجل.
- وحدة الدباغة بالعمورية بوهران.
- وحدة باتنة.
- وحدة الجلد الخام بالرويبة.(VPPS)

إلا أنه في يوم 01/01/1998م عرفت المؤسسة استقلالها وتحولت من مؤسسة (SONIPEC) وحدة جيجل إلى مؤسسة دباغة جيجل (TAJ-SPA)

[1] بوكعيبة عباس ، أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود – جيجل ، مذكرة نيل شهادة ماستر ، جامعة بسكرة ،2018/2017 ، ص83

المطلب الثاني : عرض قوائم المالية للمؤسسة :

1- الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول:

الجدول رقم 04 : الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

البيان	2014	2015	2016
الأصول غير الجارية	861892160.3	840524461.4	815492919.73
النسبة %	73.65	72.71	73.52
الأصول الجارية	308280113.11	315392336.17	293783666.21
النسبة %	26.35	27.29	26.48
مجموع الأصول	1170172243.41	1155916797.57	1109276585.94

المصدر: بوكعيبة عباس ، أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود – جيجل ، مذكرة نيل شهادة ماستر ، جامعة بسكرة ،2018/2017 ، ص83

1- الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم:

الجدول رقم 05 : الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

البيان	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	1.121.331.408,61	1.09817585,4	1075094866,56
النسبة %	95.83	94.99	96.92
الأموال الخاصة غير الجارية	639.382.534,07 481948874,54	609979777.44 488037807,96	587096857,02 487998009,54
الخصوم الجارية	48840864,8	57899212,17	34181719,38
النسبة %	4.17	5.01	3.08
المجموع	1170172273,41	1155916797,57	1109276585,94

المصدر: بوكعيبة عباس ، أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود – جيجل ، مذكرة نيل شهادة ماستر ، جامعة بسكرة ،2018/2017 .

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية

ومن خلال الميزانيات المالية التفصيلية والمختصرة نلاحظ ما يلي:

- **الأصول:**

-على مستوى الأصول الغير الجارية

✓ نلاحظ انخفاضها خلال السنتين الأخيرتين (2015 و 2016 وهذا راجع للانخفاض المسجل في بعض أصولها المادية مقارنة بما كانت عليه في سنة 2014 كالمباني التي سجلت انخفاض ضئيل في قيمتها، حيث كانت تقدر ب 15163595,19دج وانخفضت إلى حدود 14944602,49 دج في سنة 2015 ثم سجلت بقيمة 14725609,83 دج خلال سنة 2016، إضافة إلى التثبيتات الجاري انجازها التي نلاحظ أنها انخفضت بقيم كبيرة عكس ما كانت عليه خلال السنة الأولى، فنلاحظ تسجيلها ما قيمته 150770 529,07 دج في سنة 2014 ، وفي سنة 2015 سجلت ما قيمته 16082167,02 دج، في حين قدرت قيمتها خلال سنة 2016 بمبلغ 2357451,07 دج وهو انخفاض كبير جدا مقارنة بالسنة الأولى، ورغم تسجلنا لزيادات في بعض هذا النوع من الأصول تثبيتات مادية (أخرى) إلا أنها لم تتمكن من تغطية الانخفاض المسجل في الأصول السابقة الذكر. على مستوى الأصول الجارية

✓ نلاحظ زيادة في الأصول الجارية خلال سنة 2015 مقارنة بسابقتها، وهذا راجع إلى الارتفاع المسجل في الخزينة حيث قدرت 47999154,28 دج والذي تمكنت من تغطية انخفاضها في باقي أصولها الجارية (قيم الاستغلال والقيم (المحققة ما يؤكد على وجود سيولة مجمدة في المؤسسة غير مستغلة، أما سنة 2016 فنلاحظ انخفاض في قيمة الأصول الجارية إلى 293783154,28 دج، وهذا راجع للانخفاض الكبير المسجل في قيمة المخزونات والخزينة مقارنة بارتفاع القيم المحققة.

- **الخصوم**

-على مستوى الأموال الدائمة:

الأموال الخاصة: نسجل انخفاض مستمر في قيمتها خلال السنتين الأخيرتين، حيث سجلت خلال سنة 2014 ما قيمته 639382534,07 دج ثم انخفضت خلال سنة 2015 و 2016 إلى 609979777,44 دج و 587096857,54 دج على التوالي.

الخصوم الغير الجارية: نلاحظ ارتفاعها خلال سنة 2015 بقيمة تقدر 488037807,96 دج وقدرت كذلك خلال 2016 بقيمة 487998 009,54 دج وهذا مقارنة بما كانت عليه في سنة 2014 حيث قدرت بقيمة 481948874,54دج.

-على مستوى الخصوم الجارية

ونلاحظ تغير وتذبذب فيها، حيث بلغت خلال سنة 2014 بقيمة 48 840864,8 دج ثم ارتفعت خلال السنة الموالية 2015 إلى 5789921217 دج لتنخفض مرة أخرى خلال السنة الأخيرة 2016 حيث بلغت ما قيمته 34 181719,38 دج.

- **تحليل الهيكل المالي للمؤسسة :**

الجدول رقم 06 : تحليل الهيكل المالي للمؤسسة

البيان	2014	2015	2016
الأموال الممتلكة	639382534.07	609979777.44	587096857.02
الأموال المقترضة طويلة الأجل	481948874.54	488037807.96	487998009.54
النسبة %	41.19	42.22	43.99
الأموال المقترضة القصيرة الأجل	48840864.8	57899212.17	3418171938
النسبة %	4.17	5.01	3.08
المجموع	1170172273.41	1155916797.57	1109276585.94

المصدر: بوكعيبة عباس ، أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود – جيجل ، مذكرة نيل شهادة ماستر ، جامعة بسكرة ،2018/2017 .

الشكل رقم 02 : تحليل الهيكل المالي للمؤسسة

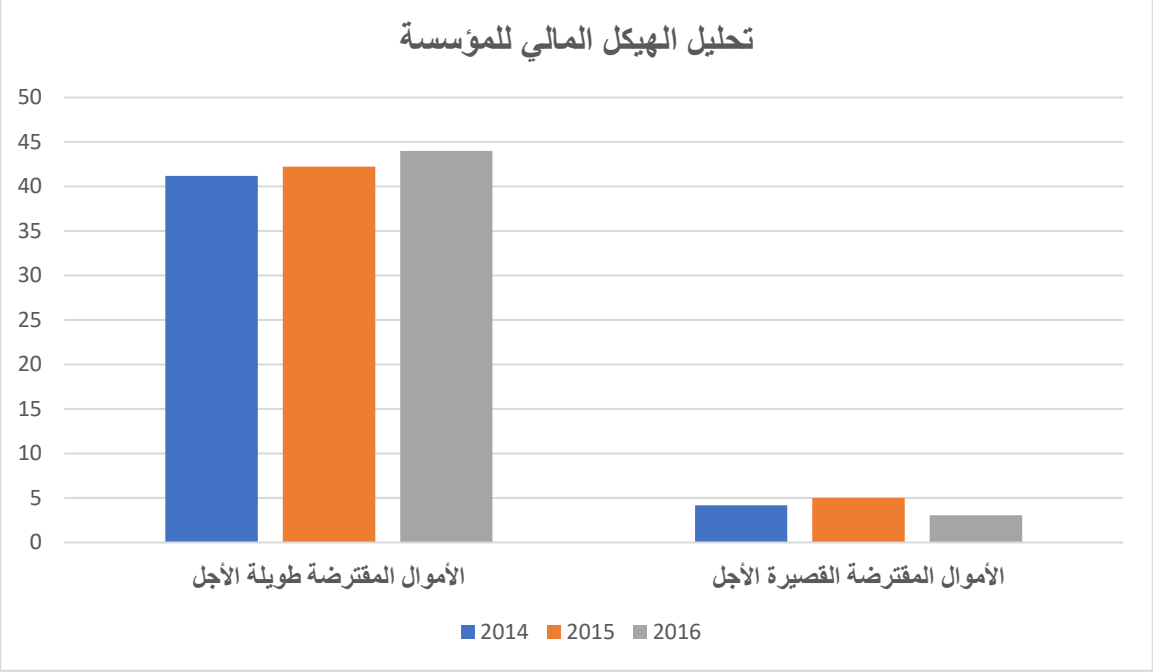

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (02) يتضح لنا أن الهيكل المالي المتبع من طرف مؤسسة دباغة الجلود خلال سنوات الدراسة تمثل فيه الأموال الممتلكة أكثر من 50% من مصادر تمويل المؤسسة وهو عاملا إيجابيا بحيث يجعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه الغير كما يجنبها المخاطر المالية التي قد تتعرض لها، أما المصادر المقترضة الطويلة الأجل فنلاحظ تسجيلها ل نسبة تقدر ب 42% في المتوسط خلال فترة الدراسة، أما المصادر المقترضة القصير الأجل فنلاحظ تسجيلها لأضعف قيمة حيث قدرت بنسبة 4% فقط في المتوسط.

عموما ما يمكن قوله عن مؤسسة مدبغة الجلود أنها مؤسسة مستقلة ماليا وهذا الأمر سيؤثر إيجابا على معاملاتها وخصوصا مع البنوك المقرضة.

-تحليل الهيكل المالي للمؤسسة بالرفع المالي:

كما سبق ذكرنا له أن الرفع المالي يقيس الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث أنه يتمثل في العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معين.

ومدام أن المؤسسة حققت نتيجة صافية سالبة خلال معظم فترات الدراسة (السنتين الأخيرتين) فسيتم حساب أثر الرفع المالي في حالة غياب الضرائب كما يلي:

أثر الرفع المالي = (المردودية الإقتصادية – معدل الفائدة) × الديون/الأموال الخاصة

ملاحظة: في إطار اتفاقية القرض المبرمة بين المؤسسة ومقرضيها تطبق معدل فائدة يقدر ب 6% إجمالا، منها 2,25% يقع على عاتق الخزينة العمومية (الدولة) والباقي يقدر ب 3,75% تتحملها المؤسسة، وبدورنا سنقوم بتطبيق المعدل الذي تتحمله المؤسسة.

والجدول التالي يلخص قياس أثر الرفع المالي خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (07) : قياس أثر الرفع المالي للمؤسسة للسنوات (2014–2016)

	2014	2015	2016
المردودية الاقتصادية	0.02	0.004	0.008
معدل الفائدة	%3.75	%3.75	%3.75
الديون/الأموال الخاصة	0.720442	0.761657	0.791528
أثر الرفع المالي	0.012	0.025	0.023

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين المؤسستين

الجدول رقم 08 : دراسة مقارنة بين مؤسستين

	مؤسسة دباغة الجلود – جيجل –		
	2016 %	**2015 %**	**2014 %**
الأموال المقترضة طويلة الأجل	487998009.54 **43.99**	488037807.96 **42.22**	481948874.54 **41.19**
الأموال المقترضة القصيرة الأجل	3418171938 **5.01**	57899212.17 **4.17**	48840864.8 **3.08**
	مؤسسة حبوب هضاب العليا – سطيف		
	2017 %	**2018 %**	**2019 %**
ديون طويلة الاجل	1000733793	1026330859	1369725792
ديون قصيرة الاجل	428885911.4	139856082.5	587025339.2
نسبة الديون	28.55%	24.43%	28.38%

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على المعطيات سابقا.

من خلال الجدول نلاحظ :

- **بالنسبة للمؤسسة حبوب هضاب العليا – سطيف:**

يتضح لنا من الجدول ان فرع حبوب الهضاب العليا سطيف تعتمد على الديون الطويلة بشكل كبير مقارنة بالديون القصيرة الأجل حيث نلاحظ ارتفاعها في بشكل بسيط خلال سنة 2018 ثم ارتفعت بشكل كبير في سنة 2019 مقارنة باللسنة الماضية نتيجة لتوسع في استثماراتها وزيادة نشاطها الا انه في سنة 2020 انخفضت هذه النسبة وذلك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في تلك الفترة نتيجة لجائحة كورونا مما أدى الى نقص النشاط الاقتصادي وعدم قدرة البنك على التمويل بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية.

من خلال تحليل معطيات الجدول نجد ان قيم الديون قصيرة الأجل عرفت تباينا خلال السنوات الاخيرة حيث نجد انها انخفضت بنسبة 67.39% مقارنة بسنة 2017 لترتفع مجددا بشكل كبير سنة 2019 اين بلغت 319.73% نتيجة لزيادة احتياجات دورة الاستغلال التي لم تستطع المؤسسة تغطيتها بواسطة مواردها الداخلية، وانخفضت مرة اخرى سنة 2020 وذلك بسبب الاثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا.

وبمقارنة الديون طويلة الأجل مع الديون قصيرة الأجل نجد ان المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في التمويل وذلك لان المؤسسة كانت تهدف الى التوسع في استثماراتها.

- **بالنسبة لمؤسسة مؤسسة دباغة الجلود – جيجل –**: نلاحظ ان ديون طويلة الأجل لسنة 2017 بلغت 481948874.54 بنسبة 41.19% ثم ارتفعت بنسبة 1.03% حيث بلغت 42.22% ، ثم ارتفعت سنة 2019 الى 43.99%و عليه يمكننا القول أن المؤسسة في تزايد مستمر الاستدانة (2017-2019) عموما ما يمكن قوله عن مؤسسة مدبغة الجلود أنها مؤسسة مستقلة ماليا وهذا الأمر سيؤثر إيجابا على معاملاتها وخصوصا مع البنوك المقرضة.

وعليه يمكننا القول إعتمادا على الرفع المالي :

تسجيل أثر سالب للرفع المالي خلال كامل فترة سنوات، حيث أن زيادة الديون كان من الممكن أن تستفيد منه المؤسسة عبر الأثر الإيجابي للرفع المالي لكن سجلنا عكس ذلك والسبب يكمن في أن معدل الفائدة الذي تتحمله المؤسسة سنويا 3,75 تجاوز المردودية الاقتصادية التي حققتها هذه المؤسسة خلال فترة الدراسة، حيث أن هذه الأخيرة ورغم تسجيلها لقيم موجبة إلا أن ذلك لم يكن كافيا كونها لم تصل لحدود معدل الفائدة الذي تتحمله المؤسسة.

وعليه يمكن القول أن الإفراط في الاستدانة ونظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة لم ولن يحسن أو يرفع مردوديتها المالية بل قد يعرضها لمخاطر مالية واقتصادية وبالتالي فهناك حد من الاستدانة لا ينبغي للمؤسسة أن تتجاوزه.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية للمؤسستين اقتصاديتين متمثلتين في مؤسسة دباغة الجلود –جيجل و مؤسسة حبوب الهضاب العليا سطيف للفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية سنة 2020، قصد معالجة محددات هيكل الديون توصلنا إلى أن المؤسستين كغيرهم من المؤسسات الاقتصادية يسعون إلى تحسين وضعيتها المالية.

ومن خلال المقارنة اتضح لنا اعتماد كلتا المؤسستين على القروض طويلة الأجل اكثر من القروض قصيرة أجل كما اتضح أن أموالهم الدائمة قادرة على تغطية احتياجاتهم المالية طويلة الأجل مما يعني أنهما حققا التوازن المالي في وضعيتهم.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة السابقة تمثل هدف البحث في معرفة محددات الاستدانة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المؤسسات الجزائرية منها، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى محاولة إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد مهمة معقدة، لأن معايير تعريف هذه المؤسسات تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن لها خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات وتجعلها تلعب دورا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية.

كما أن المؤسسة تلجأ عادة لتمويل نشاطاتها الى مصادر مختلفة، والتي تتجلى في مكونات الهيكل المالي، حيث تتضمن تلك المصادر كافة العناصر التي تكون جانب الخصوم من الميزانية، سواء كانت تلك المصادر قصيرة أو طويلة الأجل، وهوما يطلق عليها بالهيكل المالي، ولكل مصدر من تلك المصادر تكلفة خاصة به، وأن هذه الهياكل تكون خاضعة لمحددات داخلية وخارجية تتحكم في تكوينها، وهدف المؤسسة يتجلى من خلال ما سبق الوصول إلى الهيكلة المالية المثلى التي تعظم من القيمة السوقية المؤسسة.

وإن الهيكل المالي كان ولا يزال من أهم المواضيع المدروسة في التسيير المالي، فقد تباينت الآراء والمداخل المفسرة للهيكل المالي حول تأثير الاستدانة على القيمة السوقية للمؤسسة، بين مؤيد ومعارض لوجود نسب مثلى للاستدانة في الهيكل المالي وفي الواقع تبقى قضية تأثير الاستدانة على القيمة السوقية أحد القضايا الهامة في مجال الإدارة المالية ونظرية التمويل والتي نالت اهتماما نظريا وتجريبيا وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العقود الأخيرة.

وتم التطرق في الجانب التطبيقي إلى محاولة دراسة محددات الاستدانة في الهيكلة المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحيث تم أخذ مؤسستين متمثلتين في مؤسسة حبوب الهضاب العليا –سطيف و مؤسسة دباغة الجلود – جيجل .

ومن خلال معالجة إشكالية الدراسة تتبلور مجموعة من النتائج المتعلقة بمختلف جوانب الموضوع ونقدم التوصيات الاقتراحات التي قد تساهم في التخفيف من مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال القيام بهذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج النظرية أهمها:

1-لا يوجد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا راجع إلى التفاوت في درجة النمو، اختلاف النشاط الاقتصادي وتعدد المعايير المستخدمة في كل تعريف.

2-للمؤسسة عدة مصادر للتمويل منقسمة بين ديون وحقوق ملكية، ولكل مصدر منها تكلفته الخاصة به ،والتي تساعد المؤسسة على انتقاء أهمها بما يتلاءم ونشاط المؤسسة.

3-تخضع عملية تحديد مصادر التمويل إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

4-لا تتوافق النظريات المسفرة للهيكل المالي فيما بينها، حول تأثير الاستدانة على قيمة المؤسسة، حيث أن لكل نظرية نتائجها، وتتباين هذه النتائج بسبب الفرضيات التي تنطلق منها كل نظرية.

5-أكدت الدراسات التجريبية السابقة أن كل من الحجم، المردودية، الضمانات وقطاع النشاط تعتبر محددات للاستدانة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات:

1-دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل السبل إلى الدخول في البورصة، باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن تنشيطها إلا بالمؤسسات الخاصة.

2-إجراء المزيد من الإصلاحات في النظام الجبائي، لأن السياسة الضريبية تؤثر على الاستثمار من خلال التأثير على تكلفة رأس المال، ومن ثم معدل العائد على الاستثمار، كما أن لتكلفة رأس المال أثر على القرارات التمويلية للمؤسسات.

3-إضفاء الشفافية في منح القروض من طرف البنوك، ووضع آليات واضحة للإقراض، مع وضع التسهيلات اللازمة لذلك، بشكل يساير واقع النشاط الاقتصادي وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

4-إعادة تنظيم القانون التجاري بشكل يصب في إمكانية قيام بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتوجه إلى الجمهور قصد الحصول على قروض عن طريق اشراف مؤسسات مالية متخصصة وإجراءات أكثر تبسيط وتحفيز لكل الأطراف.

5-إيجاد بعض صيغ التمويل المتلائمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل رأس المال المخاطر الذي يشهد اتساع في الآونة الأخيرة.

قائمة المصادرو المراجع

الكتب:

- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008،
- سيد كاسب وجمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة،
- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ،
- صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، مصر ، بدون سنة ،.
- عاطف وليم أندرسون ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الأسكندرية ، 2008،
- عبد الستار مصطفى الصياح ، سعود جايد العامري، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ،2003
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، ،2009
- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب خرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، ،2007
- كاسر المنصور وأخرون ، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار حامد للنشر ، ط 1 ، الأردن ، 2000 ،
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، ،2000
- محمد عثمان إسماعيل حميد أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال ،
- محمد عثمان إسماعيل حميد، أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال
- منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، الأسكندرية ، الطبعة الثالثة ، 2002،

المجلات و مذكرات التخرج :

1- المجلات :

- بوسويح منى ميموني ياسين بوقطاية سفيان،واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر،حوليات جامعة بشار الاقتصادية]على الخط[،المجلد ،23العدد03 ، 2020

- رقايقية فاطمة الزهراء، استخدام فائض التأمين التكافلي في دعم الدور التنموي للزكاة، مجلة الحقيقة، جامعة سوق أهراس، الجزائر، العدد 31، 2014
- علي محيي الدين القرة داغي، التأمين التكافلي ودوره في المسؤولية المجتمعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الدوحة، قطر، أكتوبر 2018،
- عماد زياد رمضان، صالح خليل العقدة، محددات هيكل رأس المال في شركات المساهمة الأردنية دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني، للفترة (2000-2006) المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2 ، 2011
- عياش قويدر ، المؤسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة ، الملتقى الوطني حول (م.ص.م) وادوارها في التنمية ، جامعة الأغواط ،.
- غازي فلاح المومني و علي محمود حسن محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركة قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02، 2011، عمان، الأردن،
- قويدر عياش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار الثليجي، الاغواط، 8-9 افريل 2002،
- ورقة عمل حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمستقبل، مجلس الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، السعودية، 2002،
- يوسف قريشي، إلياس بن سامي ،خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: متطلباتتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر .
- يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات قريشي ، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-08 مارس ،2005

2- مذكرات التخرج :

- أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوبGMS ، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2011-2012،.
- بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية و تكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة، 2005،
- بوكعيبة عباس ، أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود – جيجل ، مذكرة نيل شهادة ماستر ، جامعة بسكرة ،2018/2017 ،
- جواد نبيل ، ادارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير ، فرع تسيير المنظمات ، جامعة بومرداس ، 2007 ،
- درارجة زينب، بونزاف ذكرى شيماء، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة فرع حبوب
- عثمان لخلف ، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير في العلـوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1994
- قويقح نادية ، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001 ،
- الهضاب العليا سطيف ، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر. جامعة سطيف 2022/2021
- يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلـوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ،
- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، خصائص و محددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،